الأمم المتحدة

S/2004/604

مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ووفقا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣)، أتشرف بأن أحيل رفق هذه الرسالة تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.

وتكون اللجنة ممتنة، في هذا الصدد، إذا وجهت عناية أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميمتها وتم إصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لورو ل. **باجا**، الأصغر
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)
بشأن الصومال

110804 090804 04-43771 (A)

ضميمة

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة من رئيس وأعضاء فريق الرصد المعني بالصومال إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)

نتشرف بأن نحيل رفق هذه الرسالة تقرير فريق الرصد المعني بالصومال الذي تم إعداده وفقا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣).

(توقيع) جون **تامبي**
منسق فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) ملفن إ. **هولت**، الأصغر

(توقيع) تشانغشنغ **لي**

(توقيع) جوئيل **ساليك**

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	موجز	١-١٤	٦
أولا -	مقدمة	١٥-٤٠	٨
	ألف - نظرة عامة	١٥-٢٢	٨
	باء - الولاية	٢٣	١٠
	جيم - منهجية التحقيق وما واجهه من تحديات	٢٤-٣٥	١٠
	١ - المنهجية	٢٤-٢٥	١٠
	٢ - صورة شاملة	٢٦-٢٧	١١
	٣ - المقابلات	٢٨	١٢
	٤ - الزيارات إلى الدول	٢٩-٣١	١٢
	٥ - التحديات	٣٢-٣٥	١٣
	دال - معايير التحقق	٣٦	١٤
	هاء - أهمية الحظر المفروض على الأسلحة بالنسبة لعملية السلام في الصومال	٣٧-٤٠	١٤
ثانيا -	انتهاكات حظر الأسلحة في الصومال	٤١-١٠١	١٥
	ألف - تدفق الأسلحة إلى الصومال، وداخل الصومال، ومن الصومال	٤٢-٧٣	١٥
	١ - شبكة أسواق الأسلحة في بكارا (تدفق الأسلحة إلى الصومال وفي داخله)	٤٣-٦٣	١٦
	٢ - العلاقة بين الحالة الأمنية في الصومال وانتهاكات حظر الأسلحة	٦٤	٢١
	٣ - تدفق الأسلحة إلى الصومال من الغرب	٦٥	٢٦
	٤ - تدفق الأسلحة إلى خارج الصومال	٦٦-٧٣	٢٦

باء – الجوانب المالية لتجارة الأسلحة في الصومال ٧٤–١٠١ ٢٨

١ – طبع العملة ٧٦–٧٧ ٢٩

٢ – تحويل العملة ٧٨–٨٢ ٣٠

٣ – تجارة القات ٨٣–٨٩ ٣١

٤ – الدخل من التجارة والتهريب ٩٠–١٠١ ٣٣

ثالثا – التعاون ١٠٢–١٧٠ ٣٧

ألف – التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ١٠٢–١١٠ ٣٧

١ – الاتحاد الأفريقي ١٠٣–١٠٥ ٣٧

٢ – جامعة الدول العربية ١٠٦ ٣٨

٣ – الاتحاد الأوروبي ١٠٧ ٣٨

٤ – المنظمة البحرية الدولية ١٠٨–١٠٩ ٣٨

٥ – منظمة الجمارك العالمية ١١٠ ٣٩

باء – حظر الأسلحة ودول المواجهة والدول المجاورة ١١١–١٧٠ ٣٩

١ – جيبوتي ١١٦–١٢٢ ٤٠

٢ – مصر ١٢٣–١٢٧ ٤٢

٣ – إريتريا ١٢٨–١٣٢ ٤٣

٤ – إثيوبيا ١٣٣–١٣٨ ٤٤

٥ – كينيا ١٣٩–١٥٠ ٤٦

٦ – الإمارات العربية المتحدة ١٥١–١٦٠ ٤٨

٧ – اليمن ١٦١–١٧٠ ٥١

رابعا – التوصيات ١٧١–٢١٢ ٥٣

ألف – الأساس الذي سيعد عليه مشروع قائمة منتهكي الحظر ١٧١–١٧٤ ٥٣

باء – معايير الاستدلال والإثبات ١٧٥ ٥٤

جيم – نقطة البدء بالنسبة لمشروع القائمة ١٧٦-١٧٨ ٥٤

دال – تعريف انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة ١٧٩-١٨٠ ٥٥

هاء – الحكومة الوطنية الانتقالية والإدارات الإقليمية ١٨١-١٨٢ ٥٥

واو – التدابير الواجب اتخاذها بصدد من سيدرجون في مشروع القائمة ١٨٣-١٨٤ ٥٦

زاي – توصيات بشأن مشروع القائمة ١٨٥-١٨٦ ٥٦

حاء – توصيات بشأن الحظر المفروض على الأسلحة ١٨٧-٢١٢ ٥٧

١ – الرصد المستمر ١٨٧-١٩٠ ٥٧

٢ – الاتجار بالسلاح ١٩١-١٩٣ ٥٨

٣ – النقل ١٩٤-٢٠١ ٥٨

٤ – الجمارك ومراقبة الحدود ٢٠٢-٢٠٧ ٥٩

٥ – الجوانب المالية للحظر ٢٠٨-٢١٢ ٦١

المرافق

الأول – رسالة من رئيس لجنة التيسير التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ٦٢

الثاني – شهادة مزورة صادرة لإحدى شركات الطيران ترخص لها بالعمل في الصومال ٦٣

الثالث – رسالة من المفوض العام لمصلحة الإيرادات بكينيا ٦٤

موجز

١ - إن الصومال هي تجسيد للألم والمعاناة. فقد ابتليت بالحرب على مدى ١٣ عاما خلفتها تتألم وتترف في الوقت الذي تعاني فيه من خسائر لا تحصى في الأرواح ومن تدهور في البنية الأساسية وفي المؤسسات. لقد أصبحت الصومال فريسة لحالة معقدة من انعدام الاستقرار ترجع جذورها إلى شبكة معقدة من الشقاق العشائري تؤججها التدخلات من وقت لآخر من جانب المصالح الخارجية الأنانية. وقد زاد الوضع تعقيدا انعدام وجود حكومة وطنية قادرة على النهوض بوظائفها.

٢ - إن معظم الصوماليين يعيشون في حالة دائمة من الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي والفقر المدقع. وإذا كان الاستقرار سائدا نسبيا في مناطق الشمال فإن العنف والصراعات المميتة ما زالت مستمرة في كثير من مناطق الجنوب والوسط حيث تعوق تقديم المساعدة الإنسانية وتعرقل أعمال التعمير.

٣ - ولقد كشفت التحقيقات التي أجراها فريق الرصد المعني بالصومال عن استمرار تدفق الأسلحة إلى الصومال وتداولها داخل الصومال وخارجه. وما زالت انتهاكات حظر الأسلحة مستمرة، ولكن نمط الاتجار في الأسلحة وما يترتب عليه من انتهاكات قد تغير فيما يبدو. فقد كان معروفا فيما مضى أن أصحاب السيطرة العسكرية هم المستوردون الرئيسيون للأسلحة، أما الآن فقد أخذ تجار الأسلحة وغيرهم من رجال الأعمال يقومون بدور أكثر إيجابية وأكبر حجما في هذه التجارة.

٤ - وما زالت الأسلحة تستورد إلى الصومال حيث تباع علنا في مختلف أسواق الأسلحة المحلية، وما زالت أسواق الأسلحة في بكارا بمقديشو هي المصدر الرئيسي للأسلحة. والأسلحة التي تباع في أسواق الأسلحة المحلية يتم شراؤها جاهزة أو يتم إنتاجها خصيصا بناء على طلب وكلاء أمراء الحرب وغيرهم من الأطراف المعنية، ويتم ذلك عادة من خلال أسواق الأسلحة في بكارا. وما زال مستوى شحن الأسلحة إلى أشخاص معينين من أمراء الحرب بواسطة المصادر الخارجية مستمرا كما هو، وخاصة بالنسبة للأسلحة التي يتم الحصول عليها بطلب خاص ومنها، على سبيل المثال، الأسلحة الثقيلة والذخيرة.

٥ - ويبدو أن تدفق الأسلحة إلى خارج الصومال يتم بكميات صغيرة، ولكنه يتم على أساس يومي وخاصة ما يتم نقله إلى إحدى الدول المجاورة. وتشير المعلومات إلى أن أمراء الحرب بالصومال، وبعضهم يقوم أيضا بالاتجار في المخدرات، ما زالوا ينتهكون الحظر المفروض على الأسلحة.

٦ - وتشير التقارير إلى أن نقل الأسلحة جوا قد انخفض، وإن كان ما زال من المشتبه فيه أن بعض الموانى الجوية بالصومال تستخدم في تجارة الأسلحة. والنقل عن طريق البحر والبر هو الوسيلة المفضلة لنقل الأسلحة هذه الأيام. وهناك مؤشرات قوية تشير إلى أن الأسلحة المهربة من أراضي إحدى دول الخليج المجاورة يتم نقلها إلى ميناء في دولة مجاورة ثم تنقل إلى الصومال برا أو بحرا.

٧ - وتدفق الأسلحة يأتي الآن من مصادر خارجية تقع إلى الشمال وإلى الجنوب من الصومال، ويتم عادة نقلها إلى أماكن متعددة على امتداد الساحل الصومالي الطويل. وتستخدم في نقل هذه الأسلحة المراكب الشراعية، والسفن الكبيرة في بعض الحالات، ثم يتم توزيعها داخل السودان باستخدام الطرق البرية.

٨ - ومن المحتمل أن عائدات تجارة القات وبيع الحشيش في البلدان الأجنبية تستخدم لشراء الأسلحة. وتشير المعلومات المستقاة من مصادر موثوق بها إلى أن أمراء الحرب في الصومال ليسوا حريصين على وجود حكومة في الصومال لأن وجودها يقوض عملياتهم التجارية. وهناك أيضا تقارير تفيد أن بعض أمراء الحرب الذين لا يحصلون على دعم من خارج الصومال يحصلون على الأسلحة من دولتين من دول المواجهة ومن داخل الصومال.

٩ - وتستخدم الأموال التي يتم الحصول عليها من تجارة الأسلحة والمخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في شراء السلع التي تهرب إلى البلدان المجاورة. ومع انعدام وجود حكومة مركزية تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وتحظر ما ينبغي حظره، وتقوم بسن القوانين، إلخ، فإن القدرة المالية لبعض رجال الأعمال ولأمراء الحرب قد زادت، وازدادت تبعا لها قدرتهم العسكرية، زيادة هائلة.

١٠ - وثمة أدلة على أن الأسلحة يتم نقلها من الصومال إلى إحدى الدول المجاورة ويتم بيعها في منطقة غير مؤمنة بالمرة في تلك الدولة المجاورة. وتفيد مصادر صومالية موثوق بها جدا بأنه تم نقل شحنات أسلحة كبيرة من ميناء بإحدى الدول المجاورة على مدى الشهور الستة الماضية. وقد ذكرت مصادر عديدة أن هناك شبكة منظمة من الصوماليين وأفراد آخرين من تلك الدولة المجاورة تقوم بتهريب الأسلحة إلى موانى تلك الدولة وعبرها عن طريق البحر.

١١ - ومعظم إدارات الجمارك في المنطقة تعتبر تحصيل الإيرادات مهمتها الأولى، وذلك على حساب حماية الحدود وحساب الأمن. ولا توجد إدارة جمارك تعتبر وقف تجارة الأسلحة جزءا من اختصاصها. وعلاوة على ذلك فإن مراقبة الحدود جمركيا وتنفيذ الدول المجاورة للقانون أبعد ما يكونان عن الكفاءة فيما يتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة، وبعض إدارات

الجمارك تفتقر إلى القدرة على تنفيذ حظر الأسلحة تنفيذا فعالا. كما أن الفساد مشكلة أساسية فيما يتعلق بتنفيذ قوانين الجمارك في المنطقة. على أن بعض إدارات الجمارك قد أصبحت على وعي بالمشكلة، ومن الضروري أن تثبت حكومات الدول المجاورة إرادتها السياسية في النهوض بإدارات الجمارك بها من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ القانون. كما أن التعاون بين البلدان من شأنه أن يعزز إلى حد كبير فعالية تنفيذ حظر الأسلحة.

١٢ - وفي هذه المرحلة من مراحل التحقيق، يوصى بأن يطلق على مسودة القائمة التي طلب إعدادها في الفقرة ٢ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣) اسم قائمة المراقبة وأن يحتفظ بسريتها. وسوف تشمل مسودة القائمة هذه أسماء الأفراد الذين ينبغي إجراء مزيد من التحقيقات بشأنهم للتثبت بشكل واضح مما إذا كانوا مستمرين في انتهاك حظر الأسلحة.

١٣ - والرصد المستمر للحظر المفروض على الأسلحة لازم لضمان فعاليته. لكن قصر فترة الولاية لا يتيح فرصا كافية لإجراء التحقيقات الكاملة بشأن بعض ما يدعى وقوعه من الانتهاكات، مما يجعل من الصعب الوقوع على حالات انتهاك قاطعة ومحددة.

١٤ - وفي هذه المرحلة الحاسمة من مراحل مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المعقود في مباغاتي، فإن استمرار فريق الرصد أمر ضروري حتى يكون رادعا لأي أشخاص يمكن أن ينتهكوا حظر الأسلحة خلال فترة المؤتمر، ولضمان عدم قيام الجماعات المعارضة بزعزعة استقرار الحكومة الانتقالية الجديدة التي قد يتمخض عنها المؤتمر، والإقلال إلى أدنى حد من أعمال العنف التي يمكن أن تقع إذا لم يتوصل المؤتمر إلى نتائج حاسمة.

أولا - مقدمة

ألف - نظرة عامة

١٥ - عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣) الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن الصومال، أنشأ الأمين العام فريق رصد يضم أربعة خبراء لفترة ولاية مدتها ستة شهور. وقد اتخذ فريق الرصد مقرا له في نيروبي، وهو مكلف بالتركيز على الانتهاكات الجارية لحظر الأسلحة، بما في ذلك عمليات نقل الذخيرة، والأسلحة ذات الاستخدام الوحيد، والأسلحة الصغيرة.

١٦ - ويتألف فريق الرصد من الخبراء الآتية أسماؤهم: جون إ. تامبي (سيراليون) خبير نقل (جوي وبري وبحري) ومنسق؛ وملفن إ. هولت، الأصغر (الولايات المتحدة الأمريكية) خبير أسلحة؛ ولي تشانغشنغ (الصين) خبير جمارك؛ وجوئيل ساليك (كولومبيا) خبير مالي.

١٧ - وقد قام فريق الرصد بأسفار في جميع أنحاء المنطقة وزار المناطق التي تبعث على القلق في كينيا. كذلك سافر الفريق إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - وفي القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣)، طلب مجلس الأمن إلى جميع الصوماليين، والأطراف الإقليمية، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات الفاعلة الذين جرى الاتصال بهم خارج المنطقة، أن يتعاونوا بشكل كامل مع فريق الرصد على الاضطلاع بولايته. كذلك طلب مجلس الأمن إلى فريق الرصد إشعاره، عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) فور حدوث أي امتناع عن التعاون معه. وقد تبين لفريق الرصد من خبرته أن معظم مَن اتصل بهم كانوا متعاونين ولكن استعدادهم لتقديم المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بانتهاكات حظر الأسلحة كان عند الحد الأدنى. فقد كانت معظم الأطراف الإقليمية ومعظم المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات الفاعلة التي اتصل بها الفريق غير راغبين في تقديم المعلومات إلا إذا قدم إليهم فريق الرصد حالات محددة يمكن تصديقها من حالات انتهاكات حظر الأسلحة.

١٩ - وإزاء هذه الخلفية، فإنه في الوقت الذي كررت فيه جميع الدول وجميع الأطراف الإقليمية والجهات الفاعلة التي تم الاتصال بها الإعراب عن دعمها لفريق الرصد وتعاونها معه، فإن عبء التحقيقات في انتهاكات حظر الأسلحة كان يقع بكامله على كاهل أعضاء الفريق بلا مساعدة تُذكر من جانب مَن تم الاتصال بهم.

٢٠ - وطوال فترة الولاية، أبقى فريق الرصد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على علم بأنشطته وبما حققه من تقدم، عن طريق تقديم تقارير مرحلية كل أسبوعين عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢١ - وخلال التحقيقات، أخذ فريق الرصد في اعتباره ما يلي: مراحل مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المعقود في مباغاتي بكينيا؛ وما أحرزه من تقدم؛ والوضع السياسي وحالة الأمن في الصومال، وتوقعات الدول المجاورة وشواغلها فيما يتعلق بنتيجة جهود فريق الرصد وبانتهاكات حظر الأسلحة؛ وضرورة التعاون وتضافر الجهود مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

٢٢ - ويقدر فريق الرصد عظيم التقدير ما تلقاه من دعم ومساعدة من إدارات كثيرة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومن وكالات الأمم المتحدة في نيويورك وأوروبا والمنطقة.

باء – الولاية

٢٣ – اعتمد مجلس الأمن في جلسته ٤٨٨٥ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣). وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار، حدد مجلس الأمن لفريق الرصد الولاية التالية:

(أ) التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة، ويشمل ذلك الدخول إلى الصومال برا وجوا وبحرا؛

(ب) تقديم معلومات تفصيلية وتوصيات محددة في مجالات الخبرة الفنية ذات الصلة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة والتدابير اللازمة لإنفاذ وتعزيز حظر توريد الأسلحة بمختلف جوانبه؛

(ج) إجراء تحقيقات ميدانية، في الصومال حيثما أمكن، وفي الدول المجاورة للصومال والدول الأخرى، حسب الاقتضاء؛

(د) تقييم التقدم الذي تحرزه دول المنطقة في تنفيذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا، بما في ذلك من خلال إجراء استعراض للنظم الوطنية للجمارك ومراقبة الحدود؛

(هـ) تزويد اللجنة، في تقريره الختامي، بمسودة قائمة بأسماء الجهات التي لا تزال تنتهك حظر توريد الأسلحة داخل الصومال وخارجه، والجهات الداعمة لها بالفعل كي يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة في المستقبل؛

(و) تقديم توصيات على أساس ما يجريه من التحقيقات والتقريرين السابقين المقدمين من فريق الخبراء (S/2003/223 و S/2003/1035) الذي عين عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) و ١٤٧٤ (٢٠٠٣)؛

جيم – منهجية التحقيق وما واجهه من تحديات

١ – المنهجية

٢٤ – ركز فريق الرصد، وفقا لولايته، على انتهاكات حظر الأسلحة، بما فيها عمليات نقل الذخيرة، والأسلحة ذات الاستخدام الوحيد والأسلحة الصغيرة، وذلك منذ بدء فترة الولاية حتى وقت كتابة هذا التقرير – شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤. على أن النتائج التي تضمنها تقريرا فريقا الخبراء الأخيرين قد أخذت في الاعتبار خلال التحقيقات. كما كانت هذه النتائج مفيدة جدا في متابعة حالات انتهاكات حظر الأسلحة، وفي تحديد المعايير، وفي وضع الأساس لإعداد مسودة قائمة منتهكي حظر الأسلحة.

٢٥ - ولما كان التقريران السابقان لفريق الخبراء قد عرضا حالات لانتهاك حظر الأسلحة وحددا الأفراد والمنظمات، كما حددا في بعض الحالات الدول التي ادعي بأنها مسؤولة عن هذه الانتهاكات أو أسهمت فيها، فقد وجد فريق الرصد من الضروري أن يعرض صورة واضحة وشاملة لانتهاكات حظر الأسلحة. ومع ما بذل من محاولات تزيد على ١٤ محاولة منفصلة للتوصل إلى اتفاق للسلام وإقامة حكومة وطنية ممثلة للجميع في الصومال، ومع استمرار انتهاكات حظر الأسلحة، فإن ثمة حاجة ملحة إلى فهم أنماط انتهاكات حظر الأسلحة وفهم نظم هذه الانتهاكات قبل التوصية بأية تدابير تتخذ مستقبلا لتنفيذ الحظر تنفيذا فعالا.

٢ - صورة شاملة

٢٦ - كان من اللازم لتقديم صورة متكاملة وشاملة لجميع انتهاكات حظر الأسلحة القيام باستعراض شامل لتقريري فريقي الخبراء السابقين (S/2003/223 و S/2003/1035) والتقرير المبدئي لفريق الخبراء الحالي (S/2002/722). وقد هيأ هذا الاستعراض الأساس اللازم للتوصل إلى فهم متكامل لانتهاكات حظر الأسلحة.

٢٧ - وقد ركز فريق الرصد في هذا الاستعراض تركيزا خاصا على النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في التقارير المذكورة أعلاه. وتم استكشاف فرص القيام بدراسات حالة عن انتهاكات حظر الأسلحة استنادا إلى تلك الاستعراضات. والتوصل إلى صورة شاملة وفهم متكامل لانتهاكات حظر الأسلحة يتطلب، على الأقل، معرفة ما يلي: نقط دخول الأسلحة ونقط خروجها وتدفق الأسلحة إلى الصومال؛ ووسيلة النقل المستخدمة (الجو، البر، البحر)؛ ووجهة الأسلحة؛ وأمراء الحرب، وزعماء الفصائل ورجال الأعمال[(١)] الذين يتلقون الأسلحة؛ والمناطق الواقعة تحت سيطرة زعماء الفصائل وأمراء الحرب ورجال الأعمال والمرتبطين بهم؛ والقوة العسكرية لزعماء الفصائل وأمراء الحرب ورجال الأعمال من حيث كمية الأسلحة والذخائر وعدد أفراد المليشيات، الخ؛ والطريقة التي تعمل بها أسواق الأسلحة في الصومال ونظام توزيعها؛ وتدفق الأسلحة خارج الصومال وشبكات العمليات؛ ومصدر الأسلحة ونظام التوزيع والشراء المستخدم.

(١) تعرف هذه العبارات كما يلي: أمير الحرب: شخص له السيطرة العسكرية بحكم الأمر الواقع وعن طريق القوة العسكرية في منطقة معينة. زعيم الفصيلة: فرد يمثل عشيرته (عشائره) سياسيا في المنطقة التي يسيطر عليها ويملك قدرة عسكرية. رجل الأعمال: فرد يملك قوة اقتصادية وحقق ثروته مستغلا انعدام الحكومة المركزية وله قدرة عسكرية. التجار: أفراد يزاولون تجارة الأسلحة وهدفهم الأول هو تحقيق الأرباح ويقومون بدور الوسيط في معاملات الأسلحة.

٣ - المقابلات

٢٨ - لما كانت الاستبيانات محدودة الفائدة، وخاصة في هذه الظروف حيث فترة ولاية الفريق قصيرة ونطاق أنشطته واسع، فإن استخدام الاستبيانات قد تم استبعاده. وكان الرأي هو أن المقابلات التي تجرى وجها لوجه مع ذوي الأدوار الرئيسيين، ومنهم المسؤولون الحكوميون، هي أكثر فعالية وفائدة في جمع المعلومات ذات الصلة اللازمة للتحقيقات. وقد عززت الثقة في هذا النهج بالنسبة للدول التي زارتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) ولبعض ذوي الأدوار الرئيسيين من الصوماليين الذين أجرت معهم مقابلات، التعهدات التي قدمت والدعم الذي قُدم فيما يتعلق بجهود اللجنة خلال زياراتها للمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٤ - الزيارات إلى الدول

٢٩ - في بداية فترة إقامته بنيروبي، قام فريق الرصد بزيارة خط الجبهة وزيارة بعض الدول المجاورة. وفي الفترة من منتصف آذار/مارس إلى منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تمت زيارة الدول الآتية: إثيوبيا؛ والإمارات العربية المتحدة؛ وجيبوتي؛ ومصر؛ واليمن. وقد أتاحت هذه البعثات فرصة لجمع المعلومات وتوجيه الأسئلة التي ما كان يمكن الإجابة عليها إجابة وافية لو تم استخدام طريقة الاستبيان. كذلك أتاحت هذه البعثات فرصة لزيارة المناطق التي تبعث على القلق في الدول، وجمع بعض المواد والوثائق المفيدة بالنسبة للتحقيقات. وحيثما كان ملائما، تم تقديم قائمة بالأسئلة ذات الصلة إلى المسؤولين الحكوميين للإجابة عليها في تاريخ لاحق.

٣٠ - كذلك تم إيفاد بعثات إلى كل من سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى هذه البعثات، أجرى فريق الرصد أكثر من ١٠٠ مقابلة مع زعماء الفصائل الصومالية، وجنرالات الحرب ورجال الأعمال ومع ممثليهم وممثلي المجتمع المدني الصومالي، والمنظمات غير الحكومية، والسفارات أو دور المندوب السامي. وفي كينيا، عقدت اجتماعات مع ممثلي حكومة كينيا، والمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع المالي، ووكالات الأمم المتحدة. ويأسف فريق الرصد لعدم استطاعته إيفاد أي بعثة إلى أي منطقة في الصومال بسبب الحالة الأمنية في البلد.

٣١ - ومنذ البداية، عقدت اجتماعات مع ممثلي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. وخلال هذه الاجتماعات، ظهرت ثلاث مسائل بشكل واضح: ضرورة الالتزام في التحقيقات بمعايير عالية فيما يتعلق بالأدلة وبالتقييم؛ وضرورة أن تتناول التحقيقات كل أنحاء الصومال؛ وضرورة احتفاظ فريق الرصد باتصالات منتظمة مع

اللجنة بشأن أنشطته طوال فترة الولاية. وقد تم التشديد على هذه المسائل في العرض الرسمي لخطة عمل فريق الرصد التي قدمت إلى لجنة مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقد تم تناول المسألة الثالثة بدقة في التقارير التي كانت تقدم كل أسبوعين. ولم يكن من الصعب التصدي للمسألة الثانية، وإن كانت تثير عدة مسائل ستتم مناقشتها فيما بعد. أما المسألة الأولى فقد كانت أكثر المسائل تحديا.

٥ - التحديات

٣٢ - لقد ثبت أن بلوغ المعايير العالية المقررة للأدلة وللتقييم كان تحديا كبيرا بالنسبة لفريق الرصد. وعلى الرغم من المعايير العالية المطلوبة في الأدلة، فمن المهم ملاحظة أن فريق الرصد لم يكن يملك السلطة القانونية التي تمكنه من التأكد من دقة المعلومات التي تم الحصول عليها وإلزام مقدمي المعلومات بتقديم الوثائق المؤيدة. ولهذا السبب، قام فريق الرصد بإجراء التحقيقات وجمع المعلومات وتقييمها وتقديم التقارير بشأنها. وكان التحدي الأكبر في هذه المهمة هو موقف المسؤولين الحكوميين وذوي الأدوار الذين تم الاتصال بهم في الميدان.

٣٣ - وقد اكتشف فريق الرصد، لدى وصوله إلى الميدان، أن توثيق الانتهاكات الحالية والمستمرة للحظر المفروض على الأسلحة وكل ما يتصل بذلك من المعلومات - التي تعكس المجالات المختلفة لخبرات الفريق - بالتفصيل الهام والدقيق، كان مهمة بالغة الصعوبة، إن لم تكن مهمة مستحيلة، في ظروف الصومال.

٣٤ - إن الصومال مجتمع يعتمد على المشافهة ولا تستخدم فيه عادة الوثائق وغيرها من الأشكال التقليدية لحفظ السجلات بدقة. ويزيد هذا الوضع تفاقما الطبيعة الانقسامية للسياسات العشائرية وانعدام الاستقرار السياسي بوجه عام في الصومال مما يترتب عليه وجود نظام يعتمد على التشويه المتعمد للمعلومات وإعطاء المعلومات الكاذبة عن طريق وسائل الإعلام. وقد ثبت أن وسائل الإعلام بالصومال لا يمكن الاطمئنان إليها، وخاصة فيما يتعلق ببعض حالات الانتهاكات المدعى بوقوعها للحظر المفروض على الأسلحة من جانب الدول المجاورة.

٣٥ - ويزيد هذا الوضع تعقيدا أن المعلومات التي تقدمها المصادر، والتي يبدو بعضها معقولا جدا هي في أحسن الأحوال معلومات مشكوك في صحتها. وفي أحيان كثيرة جدا تكون المعلومات المقدمة من هذه المصادر إما معلومات بالية أو معلومات تمثل محاولة متعمدة لتوريط الآخرين بسبب الاختلافات السياسية أو العشائرية.

دال – معايير التحقق

٣٦ – إزاء هذه الخلفية من التحديات والصعوبات التي تواجه في الحصول على المعلومات في الميدان، قام فريق الرصد بتعديل معاييره فيما يتعلق بالأدلة بما يتناسب وظروف الصومال. وقد قدم فريق الرصد معاييره إلى لجنة مجلس الأمن في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ خلال الجلسة الإعلامية التي عقدت في منتصف فترة الولاية. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

(أ) يكون جمع المعلومات المتعلقة بالأحداث والموضوعات من مصادر متعددة كلما أمكن ذلك؛

(ب) يكون جمع المعلومات من مصادر لها معرفة مباشرة أو شبه مباشرة بالأحداث؛

(ج) تبين مدى الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنتها بالمعلومات الجديدة؛

(د) النظر في مجموع المعلومات التي يتم الحصول عليها فيما يتعلق بالمسائل والموضوعات والأحداث والربط بين هذه المعلومات في كل متناسق. وتحديد مدى اتساق المعلومات الجديدة مع جوهر المعلومات التي سبق جمعها وطابع هذه المعلومات والانطباع الذي تتركه؛

(هـ) العمل باستمرار على الاستفادة مما يملكه عضو فريق الخبراء المختص من الخبرة وسلامة التقدير والاستفادة من التقييم الجماعي للفريق؛

(و) السعي باستمرار إلى الحصول على السند الوثائقي للمعلومات التي يتم جمعها.

هاء – أهمية الحظر المفروض على الأسلحة بالنسبة لعملية السلام في الصومال

٣٧ – إن المؤتمر الصومالي للمصالحة الوطنية، الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في إلدوريت بكينيا هو الآن في مرحلته الثالثة وهي آخر مراحله وأكثرها دقة. والمطلوب في المرحلة الثالثة هو الانتهاء من أعمال المؤتمر وإيجاد حكومة انتقالية ممثلة للجميع في الصومال بنهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤. والنتيجة التي تنتهي إليها هذه المرحلة بالغة الأهمية ومن المحتمل جدا أن تحدد مدى ومستوى انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة مستقبلا في الصومال.

٣٨ – وكانت هناك إشاعات أثناء انعقاد المؤتمر وقبل بدء المرحلة الثالثة تقول إن بعض زعماء الفصائل وبعض أمراء الحرب يتلقون شحنات من الأسلحة. وكانت هذه الإشاعات

قوية بالنسبة لزعماء الفصائل الذين انسحبوا من المحادثات وعادوا إلى الصومال. وقد حدا ذلك برئيس عملية السلام التي تتولاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، السيد بتويل كبلاغات، إلى أن يبعث برسالة إلى فريق الرصد منبها إياه إلى هذه الدعاوى حتى يستطيع التحقيق فيها وتقديم تقرير وفقا لذلك. وقد أرفقت بهذا التقرير نسخة من هذه الرسالة بوصفها المرفق الثاني.

٣٩ - وتوصل المؤتمر إلى نتيجة موفقة تؤدي إلى تشكيل حكومة ممثلة للجميع يتطلب استمرار رصد الحظر المفروض على الأسلحة لضمان عدم قيام جماعات المعارضة بشراء الأسلحة لزعزعة استقرار أية حكومة جديدة ستكون على الأرجح حكومة غير مستتبة. ومن ناحية أخرى فإن انتهاء المؤتمر بنتيجة غامضة أو غير كاملة سيجعل أمراء الحرب وزعماء الفصائل ورجال الأعمال حريصين على حماية أراضيهم وأرصدتهم ومن ثم يجعلهم ينخرطون في سباق للتسلح. وهذا الوضع الأخير يتطلب الرصد الفعال وإعمال الحظر المفروض على الأسلحة للإقلال من العنف إلى أدنى حد وضمان سلامة المدنيين الأبرياء الذين يعانون من وطأة انتهاكات حظر الأسلحة.

٤٠ - وقد كان فريق الرصد وفريقا الخبراء السابقين عليه رادعا رمزيا أساسيا عن انتهاك حظر الأسلحة. فعلى الرغم من الهدوء الإعلامي الذي أحاطا بفريقي الخبراء السابقين وبفريق الرصد فإن زعماء الفصائل وأمراء الحرب ورجال الأعمال في الصومال يدركون أن إنشاء مجلس الأمن لفريق الخبراء وفريق الرصد هو تعبير عن التزام المجلس بالحظر المفروض على الأسلحة ومن ثم يدركون العواقب التي يمكن أن يواجهها منتهكو حظر الأسلحة مستقبلا.

ثانيا - انتهاكات حظر الأسلحة في الصومال

٤١ - تحقق فريق الرصد، خلال فترة الولاية الحالية، من أن ثمة تدفقا مستمرا للأسلحة إلى الصومال، وداخل الصومال، ومن الصومال، وهو أمر يتعارض مع الحظر المفروض على الأسلحة ويضر بالسلام والاستقرار في الصومال وفي المنطقة. ويتم نقل الأسلحة في معظم الحالات عن طريق البر وطريق البحر في عملية التفاف سهلة حول سلطات الحدود حيثما توجد هذه السلطات. وقد أصبحت انتهاكات حظر الأسلحة عملا مربحا جدا لمن يشاركون فيه.

ألف - تدفق الأسلحة إلى الصومال، وداخل الصومال، ومن الصومال

٤٢ - تكاد تستحيل مناقشة الاتجار في الأسلحة والذخائر التي تدخل إلى الصومال أو تنقل داخله بدون وصف للدور الذي تقوم به شبكة أسواق الأسلحة في بكارا.

١ - شبكة أسواق الأسلحة في بكارا (تدفق الأسلحة إلى الصومال وفي داخله)

٤٣ - إن السوق التي تعرف في التعبير الشائع باسم أسواق الأسلحة في بكارا هي في الواقع شبكة تتألف من عدة أسواق كبيرة للأسلحة بينها ترابط مالي وتقع في أماكن مختلفة من الصومال، حيث توجد أكبر الأسواق في مقديشو وتوجد أكبر سوق واحدة - وهي سوق إرتوغتي (جنوب مقديشو) - في سوق بكارا الذي تتعدد فيه الأنشطة التجارية. وسوق الأسلحة الهامة الأخرى هي سوق أرجنتين وهي تقع في شمال مقديشو. وتوجد في سوقي إرتوغتي وأرجنتين، وهما أكبر الأسواق وثاني أكبرها على التوالي، مجموعة مختلفة من الأسلحة ومناطق مختلفة لتخزين هذه الأسلحة. وترتبط السوقان كل منهما بالأخرى عن طريق التجار الذين يقومون بنقل الأسلحة من إحدى السوقين إلى الأخرى حسب ظروف الطلب.

٤٤ - وفي سوق أرجنتين تباع في المقام الأول الأسلحة الصغيرة ومجموعة من الذخائر، ويذهب تجار أرجنتين، مرتين كل أسبوع، إلى سوق إرتوغتي حيث يقومون، في معظم الأحيان، بشراء الأسلحة الخفيفة والذخائر. وبعد نحو أربعة أيام تقريبا يعودون لتسلم أية بنود مختلفة لم يحصلوا عليها في رحلة التسوق السابقة. ويعمل مشترو الأسلحة المحتملون في أرجنتين مع التجار للحصول على الأسلحة من إرتوغتي إذا كانت هناك حاجة معينة لا يمكن تلبيتها من سوق أرجنتين.

٤٥ - وثمة حركة دوران كبيرة وتدفق مستمر إلى الداخل وإلى الخارج للأسلحة الصغيرة التي تباع في سوقي إرتوغتي وأرجنتين. وللأسلحة التالية شعبية كبيرة ويتم بيعها بسرعة: AK-47 التي تعتبر بمثابة نقد حاضر؛ و RPD (مدفع رشاش) وهو سلاح ذو شعبية كبيرة؛ ومدفع رشاش يغذى من حزام ويعرف باسم Dabamiinshaar. وقد علم فريق الرصد أنه كان هناك تخوف من اكتشاف أية وثائق مكتوبة أو مطبوعة، وخاصة في حالة وصول حكومة جديدة إلى الحكم في الصومال. ونتيجة لذلك يقوم التجار عادة بإبلاغ طلباتهم من الأسلحة عن طريق الهاتف وليس كتابة.

٤٦ - وهناك، أساسا، مجموعتان مختلفتان من الناس تقومان بجلب الأسلحة لبيعها في أسواق الأسلحة، وخاصة إرتوغتي: أمراء الحرب ورجال الأعمال (الذين تتبعهم ميليشيات) وممثلوهم من ناحية وتجار الأسلحة من ناحية أخرى. فلكل أمير حرب ولكل رجل أعمال ممثله الذي يقوم ببيع الأسلحة لحسابه. ويقوم الممثل ببيع الأسلحة لتحقيق المال لأمير الحرب أو لصاحب العمل الذي يعمل لديه.

٤٧ - ومن الممكن أن يحصل أمير الحرب أو رجل الأعمال على الأسلحة من البلدان المجاورة أو من أصدقائه في مقديشو. وفي بعض الحالات، وعندما يحصل أمير الحرب على

الأسلحة من بلد مجاور، يتعين عليه أن يبيع حصة منها لدفع ثمن شحن الأسلحة ودفع مرتبات موظفيه. وأمير الحرب أو رجل الأعمال لا يقوم عادة ببيع الأسلحة نفسها؛ ولكن ما يتم عادة هو بيع الذخيرة.

٤٨ - على أن أمراء الحرب ورجال الأعمال يقومون أيضا بشراء الأسلحة من أماكن أخرى في العالم. وعلى سبيل المثال، فقد تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأنه في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ قام رجلا الأعمال حسن حجي علي وعثمان هاشي ديني بإحضار كميات كبيرة من الأسلحة إلى إرتوغتي خصيصا لبيعها في السوق. وكان من ضمن هذه الأسلحة بنادق AK-47 ومدافع RBJ-2 ومدافع BKM-7. وكان تفريغ الأسلحة يتم في ميناء المعن البحري شمال مقديشو.

٤٩ - وأية أسلحة غير متوافرة بالسوق المحلية يرسل في طلبها. وفي هذا النوع من المعاملات، يكون على الطرف الذي يطلب الأسلحة دفع عربون، وخاصة بالنسبة للأسلحة التي يرسل في طلبها من خارج الصومال. وكثير من الأسلحة الكبيرة - الأسلحة المضادة للطائرات والأسلحة المضادة للدبابات - وما يتصل بها من الذخائر المرسلة إلى أسواق السلاح في مقديشو يتم عادة شراؤها وإحضارها إلى الصومال من إحدى دول الخليج المجاورة بواسطة التجار، وذلك عن طريق ميناء بوساسو في ''بونتلاند''.

٥٠ - والأسلحة التي يرسل في طلبها من أسواق السلاح بإحدى دول الخليج المجاورة يتم أولا توصيلها بالقوارب إلى ميناء بوساسو. وإذا كان الفرد الذي أرسل في طلب الأسلحة قادرا على دفع التكاليف، يتم نقل الأسلحة جوا إلى مهبط للطائرات قرب مقديشو. وإذا لم يكن قادرا على ذلك تنقل الأسلحة إلى مقديشو برا بالسيارات التي تتقدم في قافلة لأسباب تتعلق بالأمن. ويدفع التجار مقابل استخدام الميليشيات لمرافقة الأسلحة التي يتم نقلها برا إلى غالكاكيو في إقليم مادغ. وفي غالكاكيو، يقوم التجار بالدفع لميليشيات هاويي لمواصلة نقل الأسلحة برا إلى مقديشو.

٥١ - ومن الممارسات المعتادة أن يطلب التاجر أسلحة إضافية عندما يقوم بتنفيذ طلب لأحد الزبائن، ثم يقوم بتخزين هذه الأسلحة لبيعها مستقبلا. وفي أسواق الأسلحة الكبيرة يحتفظ التجار عادة بمخزونات من الأسلحة وبأنواع مختلفة من الذخائر. وتشمل أنواع الأسلحة التي تطلب عادة ما يلي: الذخائر؛ قطع الغيار؛ الأسلحة المضادة للطائرات؛ الألغام؛ القنابل اليدوية؛ البنادق الهجومية. وتتدفق الأسلحة بشكل مستمر إلى أسواق الأسلحة كما تتدفق منها. ويقوم التجار في سوق الأسلحة بعمليات إحلال مستمرة، كما أنهم يتلقون سيلا مستمرا من الطلبات.

٥٢ - وعند وضع خطط القتال، يقوم أمراء الحرب ورجال الأعمال بطلب الأسلحة من التجار الموجودين بالأسواق، كما أنهم يطلبونها دائما عندما يشتركون في معركة. وفي أوقات الصراع تكون أسعار الأسلحة مرتفعة. وبالنسبة للبنادق الهجومية والذخيرة تصل الأسعار إلى نحو ٢٠٠ في المائة من مستواها المعتاد. ويذكر، مثلا، أنه خلال المعركة التي وقعت في مقديشو في أيار/مايو ٢٠٠٤ بين أمير الحرب موسى سودي ورجل الأعمال بشير راجي كان الطلب على الذخيرة مرتفعا جدا. ونتيجة لذلك زادت الأسعار في أسواق الأسلحة بمقديشو حيث وصل ثمن بيع ذخيرة البندقية AK-47 نحو ٣ دولارات للخرطوشة وبلغ سعر ذخيرة BKM نحو ١٥ دولارا للخرطوشة. ويذكر أنه خلال هذا الصراع نفسه تحول أمير الحرب محمد دهيري، أحد أنصار بشير راجي، من بائع للذخيرة في سوق الأسلحة إلى مشتر.

٥٣ - وقد أبلغ أفراد من المجتمع المدني الصومالي في مقديشو فريق الرصد أنهم يعتبرون تجار الأسلحة ومن هم على صلة بهم من رجال الأعمال مسؤولين عن تشجيع المعارك بسبب ما يحققونه من أرباح.

٥٤ - وتوجد شمال مقديشو سوقان كبيرتان أخريان للأسلحة ترتبطان بأسواق مقديشو: إحداهما في شمال غالكاكيو وسط الصومال والأخرى في ''بونتلاند'' بمدينة بوساسو التي هي أحد الموانئ. وإذا كانت كل من بوساسو وغالكاكيو (إلى الشمال) تمثل في ذاتها سوقا للأسلحة، فإنهما تمثلان أيضا نقطتي عبور للأسلحة المنقولة من أسواق الأسلحة في إحدى دول الخليج المجاورة وفي ''صوماليا'' على التوالي. ويتأتى نحو ٥٠ في المائة من دخل هاتين السوقين من مبيعات الأسلحة وقطع الغيار بينما يأتي ٥٠ في المائة من دخلهما من العمولات التي تُحصَّل عن حركة الأسلحة العابرة المتجهة إلى أسواق مقديشو.

٥٥ - ومن المعروف أن ''صوماليلاند'' بها مخزونات كبيرة من الأسلحة خلفتها الحكومة السابقة (حكومة زياد بري). ومن المعروف أيضا أن تجار ''صوماليلاند'' يتاجرون في البنادق الهجومية وفي المدافع المضادة للطائرات التي يحصلون عليها من مخازن الأسلحة التابعة للشعبة الأولى بالقوات المسلحة للحكومة السابقة. وقد جاءت مخزونات الأسلحة من قواعد مختلفة موجودة في كل أنحاء ''صوماليلاند''. وكثير من هذه الأسلحة يرسل إلى سوق الأسلحة في إرتوغتي. وتتعرض مخازن الشعبة الثانية التابعة للحكومة السابقة، والموجودة بالمنطقة الوسطى من الصومال، للنهب المستمر للحصول على قطع الغيار التي يتم بيعها بسوق الأسلحة في إرتوغتي.

٥٦ - وتنشأ عن منظومة أسواق الأسلحة المترابطة ماليا معاملات مالية كثيرة كما تتحقق من ورائها أرباح طائلة. وهناك أيضا صلة مالية بين المصالح والأنشطة المالية الصومالية في إيستلي بنيروبي في كينيا وشبكة أسواق الأسلحة هذه بما فيها سوق إرتوغتي. وتقوم منظومة أسواق الأسلحة بدور مالي رئيسي في الاقتصاد العام للصومال، وتترتب عليها آثار هامة بالنسبة للمنطقة بالإضافة إلى تغذية الفصائل المسلحة وتغذية الصراع في الصومال.

سوق إرتوغتي للأسلحة

توجد على الأقل سبع أسواق كبيرة رئيسية للأسلحة في الصومال: إرتوغتي في جنوب مقديشو بسوق أكارا؛ وأرجنتين بسوق مقديشو؛ وكيسمايو؛ وبيضبة؛ وغالكاكيو في شمال البلد؛ وبوساسو في ''بونتلاند''؛ و ''صوماليلاند''. وهناك أيضا على الأقل أربعة أسواق أخرى للأسلحة في مقديشو، وهي صغيرة ولكنها هامة: سوق باد؛ وكاران؛ ومدينة؛ وحوريوا.

ويحتفظ التجار في سوق إرتوغتي بمخزونات من الأسلحة ويبعثون في طلب الأسلحة عندما تنخفض هذه المخزونات. وهم يفضلون أن تظل مخازنهم عامرة بالأسلحة حتى لو كان الطلب عليها ضعيفا. والأكشاك الخشبية الموجودة بسوق الأسلحة في إرتوغتي لا تحتوي إلا على عينات من الأسلحة التي يمكن الحصول عليها من تاجر الأسلحة. والشائع أن توجد خلف الأكشاك مباشرة مبانٍ حجرية من طابق واحد. وتتألف المباني من مرافق للمعيشة ومناطق للتخزين توجد بها مخازن الأسلحة. ومن الممكن أن تشترك أربعة أو خمسة أكشاك في استخدام مبنى واحد كبير.

ومن سوق إرتوغتي يتم التوريد والبيع لا في الأسواق المحيطة بها فحسب مثل سوق كيسمايو وسوق بيضبة، بل أيضا في جميع المناطق الريفية والقرى والمدن الصغيرة في مناطق شبيلي الوسطى والدنيا، وحيران، وغالغادود، وباي، وباكول، وجوبادا ذيكس، وبيت جوبادا، وجيدو. وتستطيع بعض المناطق مثل جيدو أن تحصل على أنواع معينة من الأسلحة والذخيرة من إحدى الدول المجاورة، ولكنها تستخدم سوق إرتوغتي أيضا بالنسبة للطلبات الخاصة. ومن سوق إرتوغتي يتم، بوجه عام، توفير الإمدادات لجنوب الصومال ووسطها.

٥٧ - ويقوم التجار وأمراء الحرب ورجال الأعمال والأفراد والشركات التجارية، مثل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات تحويل الأموال على سبيل المثال، بشراء

الأسلحة من سوق إرتوغتي. وجدير بالملاحظة أن الشركات المشار إليها تحتفظ عادة بقوات ميليشيا خاصة بها مزودة بعربات المدافع[٢].

تدفق الأسلحة إلى الجماعات الأصولية

٥٨ - يتبين من التحقيق الذي أجراه فريق الرصد أن المتطرفين في منظمة الاتحاد وشركائها الأقربين ينتشرون في جميع أنحاء الصومال بما فيها معقلان موجودان، على وجه الخصوص: المحاكم الشرعية الموجودة بمقديشو ومركا؛ ومعقل الاتحاد في منطقة راشيامبوني (مقاطعة بادادي، منطقة جوبا السفلى، منطقة الساحل الجنوبي الشرقي أسفل كيسمايو.

٥٩ - وتفيد التقارير بأن قاعدة الاتحاد في راشيامبوني هي مركز القيادة والتوجيه لأنشطة تنظيم الاتحاد وعملياته في الصومال وفي المنطقة. وقائد هذا التنظيم هو الشيخ حسن تركي. كذلك تستخدم راشيامبوني كمركز للسوقيات/التخزين وللتدريب. وتذكر المصادر العليمة التي يستمد منها فريق الرصد معلوماته أن موظفي/ميليشيا الاتحاد الواقفين على أهبة الاستعداد في راشيامبوني يتراوح عددهم بين ١٠٠ فرد و ٢٥٠ فردا. على أن عدد أفراد الميليشيا التابعين للاتحاد قد يصل مجموعهم إلى ٥٠٠ ١ فرد منتشرين في جميع المجتمعات المحلية الصومالية.

٦٠ - وراشيامبوني هي مركز الإمداد الرئيسي بالنسبة لما يقوم به الاتحاد من عمليات في الصومال وفي المنطقة. كما أنها توفر ما يجري من تدريب عسكري ومن تدريب للإرهابيين على التكتيكات العسكرية وعلى أعمال الاختطاف، بالإضافة إلى التدريب السيكولوجي والتدريب على استخدام الأسلحة وصنع القنابل المتفجرة وعلى أعمال الاتصالات والاستخبارات. ويوجد معسكران على الأقل للتدريب العسكري في المنطقة الواقعة مباشرة إلى الشمال من راشيامبوني، أحدهما في بورغابو والآخر في أوداو.

٦١ - وفي راشيامبوني، تتاح للاتحاد مجموعة واسعة من الأسلحة منها البندقية الهجومية AK47، ومدفع RPG المضاد للدبابات، والمدافع المضادة للدبابات والمضادة للأفراد، والألغام الأرضية، والمدفع الثقيل PKM، والمتفجرات، وأنواع مختلفة من المدافع المضادة للطائرات - Broon50 و Dhashiika و Sekau، وصواريخ الأرض - جو المحمولة. ويُذكر أن أنواع صواريخ الأرض - جو تشمل B5m1 و 121 و Dk و MA 88-74-6.

٦٢ - والأسلحة التي تباع في راشيامبوني تم شراؤها من سوق الأسلحة في مقديشو ومن كيسمايو، وكذلك من سوق للأسلحة في إحدى دول الخليج المجاورة. وترتبط المحاكم

(٢) عربات المدافع هي عربات معدلة تجاريا (سيارات مطوقة ولوريات عادة) حُملت عليها أسلحة ثقيلة.

الشرعية ارتباطا وثيقا بتنظيم الاتحاد. وقد عَلِم فريق الرصد أن رئيس إحدى تنظيمات الاتحاد الدينية قام بشراء كميات كبيرة من الأسلحة تم نقلها إلى مقديشو خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد اشتملت شحنة الأسلحة على مدافع مضادة للطائرات – طراز DSK K-SGU، ومدافع هاون عيار ٨١ مم، وبنادق AK47 ومعها (مجموعة متنوعة من) ذخيرتها.

٦٣ – وقد جاءت هذه الأسلحة من سوق كبيرة للأسلحة موجودة بإحدى دول الخليج المجاورة وتم نقلها بالمراكب الشراعية إلى منطقة على ساحل الصومال تقع إلى الشمال مباشرة من مقديشو بين المعن والقاضي. وقد زوّدت بهذه الأسلحة قوات الميليشيا المسؤولة عن حراسة محاكم الشريعة الإسلامية في مقديشو وغيرها. وتحتفظ المحاكم الشرعية بميليشيات قوية وجيدة التسليح، وتتراوح الأسلحة من الأسلحة الصغيرة إلى عربات المدافع المزودة بمجموعة مختلفة من الأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة المضادة للطائرات.

٢ – العلاقة بين الحالة الأمنية في الصومال وانتهاكات حظر الأسلحة

٦٤ – تتضمن قائمة الحوادث العنيفة الواردة أدناه الحوادث التي استخدمت فيها مجموعة من الأسلحة من جانب مجموعة واسعة من الأفراد والجماعات، وهي توضح ما هو معروف جيدا من أن الصومال غارقة في الأسلحة وتدور على أرضها حلقة من العنف والمواجهات القاتلة لا تبدو لها أبدا نهاية. وعلى الرغم من وجود مخازن الأسلحة التي يملكها أمراء الحرب وزعماء الفصائل ورجال الأعمال وطائفة كبيرة أخرى من النشطاء في الصومال، فإن نتائج أعمال فريق الرصد توحي بوضوح بوجود علاقة قوية بين حلقة العنف هذه وسهولة الحصول على الأسلحة من شبكة أسواق الأسلحة الواسعة التي تشمل كل أنحاء الصومال والتي يوجد مركزها في سوق إرتوغتي في بكارا. ومن رأي فريق الرصد أيضا أن وجود هذه الشبكة من أسواق الأسلحة يساعد على استمرار قدرة جميع الجهات الفاعلة على الانخراط في العنف المستمر والصراعات المميتة على نحو ما يتبين من جدول الحوادث الوارد أدناه. كذلك توحي أعمال فريق الرصد إيحاء قويا بأن أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة الأسلحة، بما فيها انتهاكات حظر الأسلحة، يمكن أن يعود مباشرة إلى وجود شبكة أسواق الأسلحة الواسعة وقدراتها على توفير مدد مستمر من الأسلحة من خارج الصومال.

الحالة الأمنية في الصومال وعلاقاتها بانتهاكات حظر الأسلحة خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤

التاريخ	الوقائع والأحداث
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	قامت ميليشيا تحالف وادي جوبا، باستخدام ١٤ عربة مدرعة، بالانتشار في بولي. ويبدو أن دور هذه الميليشيات هو تكوين تحالف مع عشائر أوغاديني الموجودة بالمنطقة، وغرضها المفترض هو مقاومة أي هجوم يقوم به الجنرال مورغان الموجود في سيل بردي.
٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	تأكد أنه تم تحريك نحو ٨٦ عربة مدرعة من شبيلي السفلى إلى مقديشو. وهذه العربات مملوكة للحكومة الوطنية الانتقالية وللشيخ يوسف إندا آدي من ماركا وشبيلي السفلى. وقد تم وضع عربات المدافع قرب مكار باليدوغل وقرب وانلاوين. كذلك تم وضع ٥٠ عربة مدفع أخرى في مكان يبعد ١٨ - ٢٠ كيلو مترا إلى الجنوب من جوهر بالقرب من قرية غارسالي. ويعتقد أن لهذه التعبئة صلة بالتوترات الموجودة بين تحالف مقديشو ومحمد دهيري.
٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	قتل أربعة أشخاص وأصيب ثلاثة بجراح عندما اشتبكت الميليشيا التابعة لأمير الحرب إندا آدي مع من زعمت أنهم قطاع طرق بالقرب من قرية بسلي دود في شبيلي السفلى.
٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	هدأ بحلول مساء الثلاثاء ٦ نيسان/أبريل الصراع الذي بدأ في الأسبوع السابق بين عشيرتين من عشائر قبيلة وا إيسلي في برمودا. وتشير التقارير إلى أن ١٣ شخصا قد قتلوا وأن ٢٩ شخصا أصيبوا بجراح.
٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	قتل خلال الأسبوع ستة أشخاص على الأقل في سوق أرجنتين بمنطقة مركز الاتصالات الواقعة بحي قعران شمال مقديشو، كما قامت ميليشيا المحاكم الشرعية التابعة لمركز الاتصالات بتبادل إطلاق النار مع الحرس الخاص بالسوق بسبب نزاع حول جباية الضرائب.
٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	أفادت التقارير بحدوث قتال عنيف بين عشيرتين من عشائر قبيلة دلباهانتي في منطقة داغاغ، على بعد ٤٠ كيلو مترا جنوب غرب لاس عانود. وكان سبب النزاع هو مقتل سائق من سائقي المساعدة الشعبية النرويجية في لاس عانود الشهر الماضي.

التاريخ	الوقائع والأحداث
١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	شب حريق خطير في سوق بكارا الرئيسية. وقد قتل على الأقل ثمانية أشخاص وأصيب ٣٠ شخصا بجراح.
١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	أفادت التقارير بوقوع صراع مسلح في منطقة كيسمايو بين حي جيليب وحي برافا، حيث اشتبكت ميليشيا تحالف وادي جوبا في قتال مع ميليشيا الشيخال في منطقة حرامكا وقتل، فيما ذكرت التقارير، ١٥ شخصا وأصيب ٢٩ شخصا بجراح. وقد قامت ميليشيا الشيخال بتدمير عربتين من عربات المدافع تابعتين لتحالف اتحاد جوبا. وتشير التقارير إلى أن الشيخال تلقوا إمدادا من الذخائر اشتمل على الألغام الأرضية.
١ أيار/مايو ٢٠٠٤	أصيب أربعة أشخاص، بينهم شرطي، بجراح في تبادل لإطلاق النار وقع في حي هرجيسة. وقد وقع الحادث عند سلسلة من التلال تبعد نحو ٤ كيلومترات جنوب غرب فندق المنصور، وكان سببه فيما يبدو عداء قديم أدى إليه نزاع حول ملكية قطعة من الأرض.
٤ أيار/مايو ٢٠٠٤	قتل شخص وجرح شخصان في أرغو الواقعة على بعد ٢٠٠ مترا من مجمع صندوق الأمم المتحدة للطفولة. وقد تم التعرف على القتيل وهو شخص يدعى ماريهان، وكان الشخصان الآخران، وهما واحد من قبيلة أوغدين والآخر من قبيلة خلبانتي، يحتسيان الشاي عندما وقع الحادث. وخلال الأسبوع، قام تحالف وادي جوبا الذي كان يحتفظ بالأسلحة للميليشيا الموجودة في المدينة، بتسليم نحو ٣٠٠ قطعة سلاح إلى أصحابها. وخلال هذا الأسبوع أيضا، هاجمت ميليشيا الشيخال من مكمن لها حافلة صغيرة في حرامكا. وقد قتل أحد الأشخاص بينما أصيب أربعة بجراح.
١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤	اندلع قتال في شمال مقديشو بين عشيرة الحارتي وعشيرة وابودان المتفرعتين من قبيلة ابغال. وقد قتل أكثر من ٥٠ شخصا وأصيب أكثر من ٢٠٠ شخص بجراح. وكان هذا القتال هو أسوأ ما وقع خلال ما يقرب من سنتين.
٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤	أفادت التقارير بوقوع قتال عنيف في عدة أحياء بشمال مقديشو وفي المنطقة الواقعة بين مهبط طائرات كيساني وبناء المعن البحري. ويستفاد من بعض التقارير الأولية أن ٤٠ شخصا قد قتلوا في الجولة الأخيرة من القتال.

التاريخ	الوقائع والأحداث
٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤	وقع قتال بين عشيرتي اللؤي ودباري في قرية تغير – هوسلي الواقعة على بعد ٣٠ كيلو مترا شمال شرقي دينصور. وقد قتلت قوات لؤي ٧ من أفراد ميليشيا دباري واستولت على بعض المدافع الرشاشة الثقيلة وغيرها من المعدات العسكرية.
٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	المنطقة الشمالية الشرقية: تعرضت سيارة نائب وزير المالية لإطلاق النار في بلدة غاروي. ولم يكن نائب الوزير موجودا بالسيارة في ذلك الوقت ولا يعرف سبب لهذا الهجوم.
٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	قتل نحو ٦٠ شخصا في مصادمات مختلفة وقعت بالجنوب. والسبب في انخفاض مستوى الأمن هو ضعف السلطات في المنطقة ومن ثم ما أبدته بعض القبائل والعشائر من رغبة في السيطرة على الدخل المتأتي من نقاط التفتيش ونحوها.
٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	قامت ميليشيا الحكومة، في الشمال الغربي، بقتل أحد التجار بقرية يوغوري الواقعة في منتصف المسافة بين أوغ ولاس عانود. وكان هذا الشخص قد طالب أفراد الميليشيا بدفع ثمن بعض الأشياء التي كان قد باعها لهم على أن يدفعوا ثمنها فيما بعد. وبدلا من أن يدفعوا له أردوه قتيلا.
٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	وقع صدام بين ميليشيا عشيرة ليسن وعشيرة هدامو وسط مدينة بيدوة. وقد وقع القتال عقب مشادة كلامية عند نقطة توقيف بسبب الضرائب المتعلقة ببعض العربات التجارية. وقد قتل نحو عشرة من أفراد الميليشيا.
٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	وقع مرة أخرى قتال بين عشيرتي إلي وغاري من قبيلة رحانوين بسبب ملكية قريتي دودالي وبولو – فولاي الواقعتين إلى الجنوب الغربي من بورحاكابا. وأفادت الأخبار بمقتل ١٥ من المقاتلين وإصابة أكثر من ٢٠ شخصا بجراح.
٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	اندلع القتال في مدينة افغويي بمنطقة شبيلي السفلى بين الميليشيا التابعة لقبيلة مرصدي بمدينة باليدوغلي وميليشيا قبيلة حبرجدير – أير بمدينة أفغويي. وقد بدأ القتال عندما تم الاستيلاء على ممتلكات لميليشيات قبيلة مرصدي من المرتزقة وبدأت مطاردتها من نقطة التفتيش عند أحد الجسور. وعندئذ بدأ قتال واسع وتفيد التقارير بأن ستة أشخاص على الأقل قد قتلوا وأصيب عشرة آخرون بجراح. وهذا الحادث يبعث على القلق لوقوعه بالقرب من مهبط طائرات دانيلي

التاريخ	الوقائع والأحداث
	الذي تستخدمه الطائرات بشكل منتظم وتحلق فوق المدينة عند الاقتراب منه. وقد تم تحذير طائرات الخدمة الجوية المشتركة للأمم المتحدة في الصومال وتنبيهها إلى عدم التحليق فوق هذه المنطقة.
١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	أفادت التقارير بوقوع قتال في واردر، وهي منطقة صومالية يسكنها الصوماليون. ويبدو أن هذه المواجهة كانت نتيجة لنزاع حول قطعة من الأرض. وتفيد تقارير غير مؤكدة بأن نحو ٤٠ شخصا قد قتلوا. ويحاول شيوخ القبيلتين التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية. ومن غير المحتمل أن يؤثر هذا النزاع على عمليات الأمم المتحدة في الصومال.
١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	قام أفراد من قبيلة دلباهانتي بالاستيلاء على عربة استأجرها برنامج الأغذية العالمي من أحد موظفي البرنامج الذين يقومون بتوزيع الأغذية في سول. وقد رُدت السيارة بعد ساعتين عندما تغلبت قوات ''بونتلاند'' على من استولوا عليها.
١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	اندلع الصراع مرة أخرى بين عشائر ماريهان بحي بولا - حاوا بمنطقة جيدو. وفي يوم السبت الموافق ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وقع قتال بين تحالف ريير - أحمد - الديري - تحالف وادي جوبا من ناحية وتحالف ريير - حسن - حوريرسامي - المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد من ناحية أخرى، وذلك في بولا - حاوا. وقد استخدم الطرفان المدافع الثقيلة، والمدافع الرشاشة المركبة على عربات، ومدافع RPG، والأسلحة الخفيفة. وقد قتل نحو ٧ أشخاص وأصيب ١٥ آخرون بجراح.
٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	قام أفراد من الميليشيا بقيادة بوتان عيسى آلن بمهاجمة نحو ٣٢٠ جنديا سابقا بجيش الصومال موجودين بإحدى ثكنات الجيش السابق الواقعة بأطراف مقديشو على طريق مقديشو - بلد. وقد قتل على الأقل ١٥ جنديا سابقا وأصيب ١٢ بجراح. واستولى أمير الحرب على الثكنة مدعيا أن الجيش السابق لا حق له في الاحتفاظ بثكنات. ويبدو أن الجنود كانوا موجودين بالثكنة للقيام بدور في أية حكومة تتمخض عنها عملية مباغاتي.
٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	قام مسلحون بإطلاق النار على عمدة بوساسو خارج مكتبه فأردوه قتيلا. ولم يتم إلقاء القبض على مرتكبي الحادث ولم تعرف دوافعهم للقيام بهذا الاعتداء.

المصدر: مكتب تنسيق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، نيروبي، كينيا.

٣ - تدفق الأسلحة إلى الصومال من الغرب

٦٥ - توجد تقارير متكررة تفيد بوصول أسلحة إلى الصومال من الغرب عبر الحدود الإثيوبية. وتشير الدلائل إلى أن جزءا من التجارة في الأسلحة يحتمل أن يكون منظموه بعض المسؤولين العسكريين المحليين الموجودين على طول الحدود لأغراض الكسب المالي فحسب. وبالإضافة إلى ذلك ونظرا لسهولة اجتياز الحدود وضخامة حجم المرور البشري عليها، يقوم بعض الصوماليين الإثيوبيين بإحضار الأسلحة إلى الصومال بكميات قليلة[٣].

٤ - تدفق الأسلحة إلى خارج الصومال

٦٦ - علم فريق الرصد من مصادر متعددة على حدود كينيا والصومال وإثيوبيا أن الأسلحة تتدفق سرا بشكل مستمر من كينيا إلى الصومال. وقد لاحظت المصادر أنه في معسكر اللاجئين في داداب والمنطقة المحيطة به، الواقعة في كينيا بين غاريسا وليبوي بالقرب من حدودها مع الصومال، يقوم أفراد المجموعات من المسلحين الملثمين بشكل منتظم بإرهاب وتهديد المقيمين بالمعسكر للحصول منهم عنوة على المواد الغذائية والأدوية والأشياء الثمينة وغيرها من الأشياء. وغالبية هؤلاء المسلحين، ويطلق عليهم الصوماليون اسم شيفتا، يدخلون المعسكر ويخرجون منه بنفس السهولة التي يدخلون بها كينيا والصومال ويخرجون منهما.

٦٧ - وقد تعرفت المصادر على كثير من هؤلاء المسلحين باعتبارهم من أفراد المليشيا الصوماليين التابعين لقبيلة أوغادين (مجموعة قبيلة دارود) الذين يشتركون في أعمال القتال في الصومال. وتصر بعض المصادر على أن أفراد المليشيا يشاركون بشكل منتظم أيضا في أشكال من التدريب العسكري في منطقة داداب وفي الصومال. وقد ذكر أحد المصادر أنه خلال الشهور الخمسة عشرة الماضية، وفي مناسبتين مستقلتين كانت الأخيرة منهما في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، شوهدت جماعات تتألف من نحو ١٥٠ فردا من المسلحين الملثمين وهم يتحركون ليلا حركات عسكرية في الصحراء قرب المعسكر. كذلك لاحظ المصدر أنه في كلتا المناسبتين كان من بين الأسلحة التي يحملها أفراد المجموعة صاروخ محمول يطلق من الكتف وصف بأنه SAM 7.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد لوحظ أن التجار وغيرهم من الأفراد يزاولون بسهولة تجارة الأسلحة الصغيرة في المعسكر ومن حوله. كذلك أفيد بأن جزءا من الأسلحة التي يجري بيعها

(٣) استنادا إلى مقابلات مع عدد من أمراء الحرب الصوماليين ومن ممثلي المجتمع المدني. ومدن الحدود التالية هي طرق عبور للأسلحة: سيل باردي، وفيفير، وبيد، ودولو، وغالدوغوب، وبوراما.

يأتي من إثيوبيا، والتي كانت تشمل المسدسات وبنادق AK 47 والمدافع الرشاشة الخفيفة، كان يتم إحضاره إلى الصومال لبيعه في منطقة الحدود بكينيا.

٦٩ - وقد علم فريق الرصد أن التجار وغيرهم من الأفراد يقومون بانتظام بتهريب الأسلحة إلى كينيا عبر الحدود بين الصومال وإثيوبيا. وكانت كمية الأسلحة المهربة تتراوح في المرة الواحدة من قطعة سلاح واحدة إلى ١٥ مدفعا. وتجارة الأسلحة على طول الحدود هي نشاط تجاري يدر دخلا لمن يعيشون على الحدود وفي غيرها من الأماكن بكينيا والصومال وإثيوبيا.

٧٠ - ومن المهم أن يلاحظ أنه استنادا إلى التحقيقات التي قام بها فريق الرصد فإن الصومال ليست هي المصدر الوحيد للأسلحة والذخائر التي تأتي إلى كينيا. فقد علم فريق الرصد أن بعض البلدان المجاورة الأخرى تقوم بالاتجار في الأسلحة التي تصل إلى كينيا. ويبدو على كل حال أن تجارة الأسلحة في الصومال تستخدم فيها نفس المسالك أو مسالك مماثلة.

٧١ - والتجار والأفراد الذين يزاولون تجارة الأسلحة يحملون عادة جنسيتين أو ثلاث جنسيات، منها جنسيات كينيا والصومال وإثيوبيا. وأيا كانت الجنسيات أو بطاقات الهوية المتعددة التي يحملونها، فإنهم يحملون عادة بطاقة هوية كينية من نوع ما تتيح لهم المرور بسهولة من نقاط التفتيش الرسمية الموجودة على الحدود. وقد يحملون أيضا وثائق من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أنهم لاجئون، وهذه تتيح لهم أيضا حرية الحركة في مناطق الحدود. وعلى هذا فمن الواضح أن بعض اللاجئين يسيئون بشكل صارخ استعمال مركزهم كلاجئين. وباستثناء عدد قليل من نقاط التفتيش الرسمية على الحدود فإن المنطقة المحيطة بالمواقع المذكورة أعلاه على طول الحدود بين كينيا والصومال هي أيضا من المناطق التي لا تسيطر عليها سلطات كينيا في كثير من الأحيان ومن ثم يسهل عبورها دون اكتشاف من جانب المسؤولين.

٧٢ - وتذكر مصادر الفريق أن الصوماليين المقيمين في نيروبي يسافرون ببطاقات هوية كينية إلى مناطق الحدود لشراء الأسلحة المهربة ويقومون بإحضار الأسلحة إلى نيروبي لبيعها. وفي الحالتين يتم نقل الأسلحة إلى نيروبي باستخدام الحافلات أو السيارات الخاصة. ويتم عادة تفكيك الأسلحة إلى أجزائها الرئيسية حتى يمكن نقلها بسهولة وإخفاؤها في السيارات التي تقوم بنقلها. وفي الطريق تمر السيارات التي تحمل الأسلحة عبر خمسة من نقاط التفتيش التي تشرف عليها الشرطة.

٧٣ - وفي نقاط التفتيش هذه، يطلب بعض ضباط الشرطة الرشاوى أو يقوم الأفراد الذين ينقلون المهربات سرا بعرض الرشاوى عليهم قبل طلبها. ورجال الشرطة الذين يقبلون الرشاوى لا يعرفون عادة أن الشخص الذي يدفع لهم الرشوة يقوم بنقل أسلحة. وعلى كل حال فإن السلطات الكينية تواجه في بعض الحالات حركة مرور للسيارات لا قبل لها بها حيث لا يكون هناك من ضباط الشرطة في أية نقطة تفتيش معينة ما يكفي لتفتيش جميع السيارات تفتيشا حقيقيا. ونتيجة لذلك، فإن تجار الأسلحة يجتازون نقاط التفتيش بدون أن يدفعوا أي شيء. وبعد ذلك تستكمل الأسلحة رحلتها إلى نيروبي وينتهي بها الأمر عادة في سوق الأسلحة السرية الموجودة بالجزء الذي يقطنه الصوماليون من حي إيستلي بكينيا.

باء - الجوانب المالية لتجارة الأسلحة في الصومال

٧٤ - يصف هذا الجزء من التقرير المصادر الرئيسية لتمويل الصراع الحالي، وهي تجارة الأسلحة (على نحو ما ذكر أعلاه)، وطبع العملة، والاستخدام غير المشروع لتحويلات الأموال، وعائدات تجارة القات، وعائدات أشكال التجارة الأخرى، ورسوم المطارات والموانئ وغيرها من الرسوم، وفدية المختطفين. كما يتناول هذا الجزء أهمية الأفراد المشاركين في هذه العمليات وتفاعلهم النشط في النظام المالي بوجه عام، ويتتبع العلاقات بين الأفراد وبين الفصائل، وتحديد مواقعهم ونطاق عملياتهم في الصومال، حيث يكون ذلك ممكنا.

٧٥ - إن تدفق الأموال لمواصلة الصراع في الصومال يرتبط بمصالح الفصائل أو الجماعات أو الأفراد. ودوافع الحصول على الموارد المالية هي إما دوافع سياسية أو دوافع اقتصادية. وقد ازداد تعقيد الوضع فيما يتعلق بالموارد المالية نتيجة لعاملين. الأول هو أنه ظهرت فئة جديدة من رجال الأعمال الذين قاموا، حماية لاستثماراتهم، بتسليح ميليشيات تابعة لهم أو بالدخول في اتفاقات مع أمراء الحرب الذين يمدونهم بالمال. والعامل الثاني هو زيادة القدرة على الانتفاع بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث أصبح الناس مطلعين على الأنباء وعلى أخبار النشاط التجاري وأخبار الأسواق أولا بأول.

العلاقة بين المال وتدفق الأسلحة

هناك علاقة دينامية بين تدفق الأسلحة والمال. فمن ناحية، تستخدم في شراء الأسلحة الأرباح التي تتحقق من مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية ومن بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار في المهربات، وطبع العملة، وتجارة القات، وتجارة المخدرات، والرسوم المحصلة في المطارات والموانئ وغيرها من الرسوم، وفدية المختطفين. وفي الوقت

نفسه، يتم بيع الأسلحة للحصول على المال اللازم للإنفاق على الصراع. ويتميز هذا النظام باعتماده على غسل الأموال.

وعلى سبيل المثال، فإن أي جيش منتصر يلزمه للاشتباك في مواجهة ما يقدر بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ تكلفة عربة مدفعية من الدرجة الأولى نحو ٣٠ ٠٠٠ دولار. ويشمل ذلك شاحنة خفيفة من طراز عمره سنتان، ومدفعين رشاشين عيار ٤٥ مم، و ٣٠ فردا من أفراد المليشيا. وأي جيش صغير يمكن أن يتألف مما يتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ من هذه العربات. وكل أمير حرب أو رجل أعمال لديه ما يصل إلى ١٠٠ من هذه العربات المدفعية يعتبر من الأقوياء. وتبلغ تكلفة المعركة الواحدة ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ دولار في اليوم؛ ويتراوح المرتب الذي يدفع لفرد المليشيا بين ٣ دولارات و ٥ دولارات في اليوم.

وتباع الأسلحة والذخائر نقدا. ولذلك فإنها تعتبر بمثابة نقود في البنك. وتعتبر سوق بكارا في مقديشو، التي ترتبط بأسواق هرجيسة وبوساسو وكيسمايو، المنظم غير الرسمي للأسعار والنسب في تجارة الأسلحة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

ويتم استثمار عائدات تجارة الأسلحة في شراء السلع والبضائع من البلدان الأجنبية، ويتم تهريب هذه السلع والبضائع إلى الصومال وإلى البلدان المجاورة. ومن الوسائل التي يمكن أن تستخدم في نقل الأموال غير المشروعة فتح حسابات الودائع بالمصارف الأجنبية، ونقل العملات، واستخدام مكاتب الصرافة، واستخدام نظم التحويل البديلة. وعندما تصرف الأموال يعاد استثمارها في شراء المزيد من الأسلحة والسلع والبضائع، وبذلك تبدأ الدورة من جديد.

١ - طبع العملة

٧٦ - ما زال طبع العملة هو أكبر مصدر لتوفير المال للفصائل. وعلى مدى السنوات العشر الماضية قدمت ستة طلبات كبيرة على الأقل لتزوير العملة الصومالية في بلدان أجنبية أدى بعضها إلى إغراق الاقتصاد الصومالي بأوراق البنكنوت. وكان طبع العملة يستخدمه عدد قليل من الأفراد، ولكن ما يحققه من أرباح أخذ يجتذب الآن مجموعات من رجال الأعمال ومن أمراء الحرب الذين يقومون بعمليات مشتركة يطلبون فيها طبع العملة في الخارج. وقد وردت في تقريري فريق الخبراء السابقين أسماء الأفراد الذين يقومون بذلك والأساليب التي يتبعونها في الحصول على الأموال.

٧٧ - وعلى سبيل المثال فقد أصدرت سلطات البنك المركزي في ''بونتلاند'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ طلبا جديدا بطبع الشلنات الصومالية. وفي ذلك الوقت كان إسماعيل ورسامي وساهد دهيري يتوليان فيما دعي إقامة العلاقات مع البلدان الأجنبية لهذا الغرض[٤]. ويعتقد أن هذا الطلب قام بإصداره ٤ من رجال الأعمال - هم عبد الرشيد القيتي، وأبو كار عمر عدن، وبشير راجي، ومحمد نور غارش - إلى شركة آسيوية هي شركة Security Printing and Minting Co. على أن الكمية التي طلب طبعها ما زالت مجهولة وإن كان قد تأكد تسليمها.

٢ - تحويل الأموال

٧٨ - ذكرت مصادر مختلفة أجريت معها مقابلات في البلدان المجاورة للصومال وفي الإمارات العربية المتحدة، أنه منذ انهيار البنك المركزي وغيره من المؤسسات المصرفية في الصومال، أصبح تحويل الأموال هو مصدر العيش الوحيد لعدد كبير من الصوماليين وأداة من أدوات التجارة والاستثمار. ويظهر من الدراسات الخاصة بحجم قطاع التحويلات في الاقتصاد الصومالي أن كمية الأموال المحولة قد تتراوح بين ٧٠٠ مليون دولار وبليون دولار سنويا. واستنادا إلى هذه الأرقام، فإن قطاع التحويلات يعتبر، إذا ما قُورن بسوق صادرات المواشي، الذي قدرت إمكانياته خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمبلغ ١٢٠ مليون دولار، هو حاليا العمود الفقري للاقتصاد الصومالي.

٧٩ - وقد ذكر أن نظام التحويلات ربما يكون قد استخدم في بداية الصراع بالصومال في إرسال الأموال لدعم الفصائل المختلفة. على أنه مع مرور الوقت ونتيجة للرصد الدقيق لأنشطة هذه الفصائل في البلدان التي تعمل بها، وخاصة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تم تعزيز الإجراءات الخاصة بالتسجيل وإصدار الرخص من جانب السلطات المالية في مختلف البلدان بغرض زيادة الامتثال في تحويل الأموال للنظم الدولية والوطنية وتجنب استخدامها في الأغراض غير المشروعة.

٨٠ - وعلى الرغم من ذلك فإن نظام التحويلات أو خدمات تحويل الأموال أو القيم ما زالت به ثغرات يمكن أن يستخدمها أمراء الحرب ورجال الأعمال كوسيلة لتحويل الأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة. وهذه الأموال لا تستخدم في شراء الأسلحة

(٤) مقابلة مع أحد موظفي شؤون الصومال بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجريت في نيروبي يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

فحسب، ولكنها تستخدم أيضا في القيام ببعض المهام المتصلة بذلك مثل الدفع لأفراد المليشيا لقاء توفير الحماية لعمليات توزيع القات.

٨١ - والصعوبات التي تواجه في تتبع الهوية الحقيقية لمن يحولون الأموال ولمن يتلقونها، وانعدام السجلات أو صعوبة وصول السلطات إليها، كل ذلك يؤكد المشاكل التي يمثلها نظام التحويلات. ونظم حفظ السجلات المعيبة تكاد تجعل من المستحيل تتبع الأموال عندما تتم معاملة من المعاملات. ومن الممكن استخدام نظام التحويلات في القيام بالأنشطة غير المشروعة أو بارتكاب الأعمال الإجرامية بما فيها الاتجار في الأسلحة والتهرب من الضرائب والغش المالي وتجارة المخدرات والمدفوعات القائمة على الغش وتهريب المهاجرين.

٨٢ - وللتوسع في التحقيق في هذه المسألة، أجرى فريق الرصد مقابلات في دبي[٥] بالإمارات العربية المتحدة مع ممثلي شركات تحويل الأموال إلى الصومال الموجودة هناك. وقد ذكروا أنهم يقومون باتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة الامتثال للنظم المقررة في البلد المضيف، وذلك بإنشاء رابطة تكون بمثابة هيئة للتنظيم الذاتي كما تتولى توفير التدريب لأعضائها والقيام بأعمال الدعوة وتشجيع إقامة الشبكات وتقاسم المعلومات[٥].

٣ - تجارة القات

٨٣ - كانت تجارة القات أو الميرا باللغة السواحيلية موضوع دراسة في تقريري فريق الخبراء السابقين. على أن من الممكن، لأغراض الصراع الصومالي، تحليل هذه التجارة من زوايا ثلاث: زاوية كونها مصدر دخل لأمراء الحرب الذين يملكون مهابط الطائرات ويتقاضون رسوم الهبوط وغيرها من الرسوم، وزاوية كونها مصدر دخل لرجال الأعمال من تجار الجملة أو تجار التجزئة الذين لهم صلة مباشرة بتوزيع القات، وزاوية المستعملين النهائيين الذين هم المستهلكون.

(أ) القات كمصدر إيراد لأمراء الحرب الذين يملكون مهابط الطائرات ويتقاضون رسوم الهبوط

٨٤ - نظرا لقصر حياة القات، فإن من المفروض تحميل الشحنات ونقلها وتوصيلها إلى وجهتها النهائية في نفس اليوم ضمانا لاحتفاظه بحالة الطزاجة. وعلى سبيل المثال، فإن الشركة الواحدة يمكن أن تستأجر، في المتوسط، ما بين ٧ طائرات و ١٠ طائرات يوميا تقوم كل منها بنقل ٢ ٠٠٠ كيلو غرام من القات من مطار ويلسون في نيروبي إلى الصومال.

(٥) مقابلة مع ممثلي شركات تحويل الأموال إلى الصومال، أجريت في دبي، بالإمارات العربية المتحدة يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

ومعنى هذا أن ٠٠٠ ١٤ كيلو غرام من القات تُصدر يوميا إلى الصومال. وتتقاضى الشركة ٠٠٠ ٦ دولار عن كل رحلة، ويشمل هذا المبلغ رسوم الهبوط ومرتب قائد الطائرة وتكاليف الوقود وأية تكاليف أخرى. وتبلغ قيمة ٠٠٠ ٢ كيلو غرام من القات ٠٠٠ ٧ دولار، أي ٣,٥ دولارات للكيلوغرام الواحد. والمناطق التي يُرسل إليها القات في الصومال هي غالكايو، وبيليت وين، وبيدوة، وبردهيري، وكيسمايو، وبوساسو. وتبلغ رسوم هبوط الطائرة في الصومال ٢٠٠ دولار. وقد يصل هذا المبلغ إلى ٤٠٠ دولار إذا كانت الطائرة كبيرة. أما تكلفة توفير الأمن للطائرة فتبلغ ١٥٠ دولارا[٦].

(ب) القات كمصدر دخل لشبكة التوزيع

٨٥ - توجد بالصومال شبكة جيدة التنظيم لتجار الجملة وتجار التجزئة المسؤولين عن توزيع القات في جميع أنحاء البلد. ويتبين من بعض التقديرات أن سوق القات بالصومال تُقدر بمبلغ ١٠ ملايين من الدولارات في السنة، منها ٦٠ مليون دولار تتأتى من تجارة القات في شمال البلد حيث يأتي القات من إثيوبيا و ١٢٠ مليون دولار من تجارة القات في الجنوب حيث يأتي القات من كينيا. وتمثل النساء أغلب تجار التجزئة. وفي تقدير محافظ يبلغ عدد تجار التجزئة القائمين بتوزيع القات ٠٠٠ ٢ تاجر.

(ج) مستهلكو القات

٨٦ - لاستهلاك القات أثر اقتصادي كبير. فمعظم أفراد الميليشيا يحتاج الواحد منهم إلى ١,٧٥ دولار يوميا لاستهلاك القات. وهذا المبلغ موزع كما يلي: دولار لشراء القات؛ و ٠,٢٥ من الدولار لشراء سيجارة؛ و ٠,٢٥ من الدولار لشراء الماء؛ و ٠,٢٥ من الدولار لدفع قيمة الحصول على مقعد في المكان الذي يتم فيه مضغ القات. ولما كان معظمهم يتراوح دخله بين ٣ دولارات و ٥ دولارات فمعنى هذا أن ما يتراوح بين ثلث دخل الفرد ونصف دخله يُنفق على استهلاك القات. وقد قدرت بعض المصادر أن سكان الصومال ينفقون ما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ دولار يوميا على القات الآتي من كينيا.

٨٧ - وقد لوحظ أن تجارة القات تؤدي مباشرة إلى استمرار الصراع لكونها مصدر دخل لا لزعماء الفصائل ورجال الأعمال الذين يحصلون الرسوم على استخدام مهابط الطائرات فحسب، بل أيضا لمن يقومون مباشرة بشراء القات وتوزيعه كجزء من سلسلة الأسواق كلها. على أن المستهلكين هم الحلقة الأخيرة في تلك السلسلة، ومن ثم ينبغي أخذهم في

(٦) مقابلة مع رئيس شركة Knight Aviation Limited أجريت في نيروبي يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

الاعتبار عند وصف الطريقة التي يسهم بها استهلاك القات إسهاما مباشرا في الصراع وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة.

٨٨ - وتترتب على استهلاك القات مشاكل صحية تتصل بمكونه ذي التأثير العقلي. ذلك أن أوراق القات تحتوي على مادتي الكاثينون والكاثين. ومن الثابت أن مادة الكاثينون من المواد التي ترتفع بالنسبة لها احتمالات سوء الاستعمال. ومن المعتقد أن استهلاك القات بانتظام يؤدي إلى الاعتماد عليه. ومن الآثار السامة الهامة الأخرى ارتفاع ضغط الدم وخفقان القلب والاكتئاب الرجعي وألم نصف الرأس وعدم القدرة على الانتصاب وانخفاض الوزن عند الولادة في أطفال النساء اللاتي يتعاطين القات. ويرتبط استهلاك القات بعدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المستهلكين وعائلاتهم[٧].

٨٩ - وذهب بعض الباحثين إلى وجود صلة بين بعض العلل الاجتماعية، مثل ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وتشغيل الأطفال، والعنف، والجريمة، وانعدام الأمن، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبين زراعة القات وتوزيعه واستهلاكه. وتشير دراسة حديثة إلى أن سوء الاستعمال هو سبب المرض العقلي الذي يعاني منه كثير من أفراد الميليشيات في الصومال[٨].

٤ - الدخل من التجارة والتهريب

٩٠ - تمثل السودان، بموقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي وقربها من بلدان الشرق الأوسط وغيرها من البلدان الآسيوية، مركزا تجاريا يوفر لنحو ٣٠٠ مليون مستهلك في جميع أنحاء أفريقيا ما يطلبونه من مجموعة واسعة من السلع مثل الملابس، والأدوات الكهربائية، والسيارات، ومعدات الاتصال، والحواسيب، والكحوليات، والسجائر.

٩١ - وتُستخدم الأموال التي يتم الحصول عليها من تجارة المخدرات وبيع الأسلحة في شراء السلع من الخارج وتهريبها إلى البلدان المجاورة دون دفع ضرائب أو رسوم. ويحقق

(٧) منظمة الصحة العالمية، ندوة الخبراء المعنية بالاعتماد على العقاقير، التقرير الثالث والثلاثين، جنيف، سويسرا، ٢٠٠٣.

(٨) War Trauma, Khat Abuse and Psychosis، بحث قامت به مؤسسة التعاون التقني الألماني (GTZ)، نيروبي، كينيا، ٢٠٠٣.

رجال الأعمال الذين يقومون بهذه العمليات أرباحا طائلة في مخطط يُعتبر من خير الأمثلة لعملية غسل الأموال[٩].

(أ) سوق السلع المهرّبة

٩٢ - يتم تهريب السلع المذكورة أعلاه من بعض بلدان الخليج والبلدان الآسيوية إلى الصومال بدون دفع رسوم استيراد. وحيث لا يسيطر رجال الأعمال سيطرة مباشرة على أحد المواني، فإنهم بالإضافة إلى تكاليف السلع وتكاليف نقلها، يدفعون لأمير الحرب رسما نظير استخدام المرافق. وعلى سبيل المثال، فإن الدخل المتحقق من هذه الأنشطة في بوساسو يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار في الشهر، بينما يبلغ الدخل المتحقق في ميناء كيسمايو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في الشهر. ويقدّر حجم سوق المستهلكين في الصومال بنحو ١,٥ مليون نسمة، ويبلغ حجم الأرباح المحققة يوميا ما يتراوح بين ٠٠٠ ٥ دولار و ٠٠٠ ١٠ دولار. ومعنى هذا أن الدخل الشهري يبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار وأن الدخل السنوي يبلغ ٣,٦ مليون دولار.

٩٣ - وهذه القدرة المالية الهائلة تجعل رجال الأعمال راضين عن الوضع الراهن لحالة السوق في الصومال. وهم يملكون القدرة على استئجار ما يصل إلى ألف من رجال الميليشيا في اليوم الواحد ويملكون القدرة على بدء المواجهات وإنهائها حسبما يريدون، كما أن قدرتهم العسكرية والاقتصادية تبلغ عشرة أضعاف قدرة أمراء الحرب. وليس من الصعب إزاء هذا الوضع فهم السبب في تفضيل رجال الميليشيا للعمل مع رجال الأعمال وليس مع أمراء الحرب أو زعماء الفصائل، لأنهم يحصلون على أجورهم فعلا آخر اليوم.

٩٤ - ولن تكتمل حلقة المهربات - المال - الأسلحة بدون عملية غسل الأموال يستخدم فيها رجال الأعمال مصارف الدول المجاورة ومصارف دول الخليج كمراكز لغسل الأموال. فهم يستثمرون رؤوس أموالهم في شراء السلع التي يتم تهريبها إلى الصومال ومن الصومال إلى إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وغيرها من بلدان شرق أفريقيا. وهم يحصلون عن أية عملية تجارية على شلنات صومالية تستبدل بها في الصومال دولارات يتم إيداعها في حسابات مصرفية.

(ب) سوق السكّر

٩٥ - أفادت بعض التقارير بأن كميات من السكر تم استيرادها من أمريكا الجنوبية إلى الصومال هُربت إلى بلدان مجاورة في شرق أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى

(٩) تعرّف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، غسل الأموال بأنه: تمرير عائدات الجريمة في عمليات تخفي مصادرها غير الشرعية. فالبيع غير المشروع للأسلحة، والتهريب، وتجارة المخدرات، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، يمكن أن تحقق أرباحا طائلة وتحفز إلى ''إضفاء الشرعية'' على المكاسب غير المشروعة.

ذلك فإن زيادة واضحة في تهريب السكر إلى كينيا قد لوحظت منذ قامت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٣ بتمديد حق الحكومة لمدة سنة في تحصيل الرسوم على السكر لمقاومة التدفقات الهائلة من الواردات الرخيصة من سائر الدول الأعضاء في هذا التكتل التجاري. وكان السكر يتم تهريبه عن طريق الحدود بين كينيا والصومال وبيعه بأسعار منخفضة جدا بالقياس إلى الأسعار في السوق المحلية. وقد اعترفت السلطات الجمركية في كينيا بأنها استولت مؤخرا على كميات من السكر قيل إنها كانت مهربة من الصومال.

٩٦ - وقد ورد اسم رجل الأعمال عبد الرحيم بوري باعتباره الشخص الذي يقوم باستيراد السكر من أمريكا الجنوبية، وذُكر أنه عيّن محمد ديلاف موزعا له في مقديشو يتولى التوزيع في بلدان شرق أفريقيا. ومن رجال الأعمال الآخرين الذين قيل إنهم يقومون بتجارة السكر بشير راجي وموسى سودي يالاهو. ومن المعروف أن الأخير تلقى شحنة من السكر قام ببيعها من أجل شراء الأسلحة.

(ج) سوق الموز

٩٧ - تزداد أهمية تجارة الموز بين رجال الأعمال الذين يسيطرون على سوق الصادرات. وتوجد مزارع الموز بالصومال في منطقة شبيلي السفلى بجنوب الصومال. وكانت السيطرة على هذه المنطقة سببا في المواجهة منذ منتصف عام ١٩٩٠. ويمنح الاتحاد الأوروبي معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق بالنسبة لموردي الموز الأفريقيين تجعل النشاط التجاري في هذا المجال مربحا جدا. وهذا هو السبب فيما وقع مؤخرا من مواجهات كان الغرض منها هو السيطرة على المنطقة ومن ثم احتكار سوق التصدير. ورجل الأعمال الذي يرتبط اسمه بتصدير الموز هو عبد الرشيد القاياتي. وهو يعمل في جنوب الصومال ويحقق أرباحا طائلة من صادرات الموز. ويقدّر أن هذه الصادرات تبلغ ٩٠ ٠٠٠ صندوق من الموز شهريا. ومن الواضح أن الشخص الذي يقوم بترتيب الاتصالات فيما يتعلق بصادرات الموز هو علي باشي، بينما يقوم عبد الله آدو بتلقي الأموال. ويملك عبد الرشيد القاياتي قدرة عسكرية، كما أنه يقوم ببعض الأنشطة التجارية الأخرى مثل طبع العملة، وتجارة المخدرات، وتجارة العقارات، والاستثمار بالمصارف الأجنبية.

(د) الأسواق الأخرى

٩٨ - إن إصدار رخص الصيد والإيرادات المتأتية من صادرات التونة وزعانف سمك القرش، التي يمكن أن يصل سعرها في الأسواق إلى ١٥٠ دولارا للوحدة، مصدر هام للدخل

في المنطقة الشمالية من البلد، وبالتحديد في ''بونتلاند''. ومن المقدر أن ٣٠٠ طن من الأسماك تصدر عن طريق ميناء بوساسو في الشهر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزوير جوازات السفر والتأشيرات و سندات الملكية وشهادات الأسلحة ممكن أيضا في سوق بكارا بمقديشو ويمثل مصدر دخل. ويصدر الفحم عن طريق ميناء كسمايو وهو مصدر أموال بالنسبة لأمراء الحرب المسيطرين على المنطقة.

(هـ) الاتجار بالمخدرات

٩٩ - يهرب الحشيش من بلد آسيوي إلى داخل كينيا وتنزانيا على السفن والمراكب الصغيرة الصومالية. ومن أمراء الحرب الذين يقال إنهم متورطون في هذه التجارة محمد كانياري أفراح وحسن محمد نور شاتيغادود، وعثمان حسن علي عطو، ومحمد سعيد هيرسي مرجان. وتشير بعض المعلومات إلى أنهم صدروا مؤخرا أكثر من ٤٠٠ كيلوغرام من الحشيش إلى البلدان المجاورة. كما أن هناك معلومات عن مزارع الماراجوانا في كامبا وجيليب ومريري بوادي جوبا.

(و) رسوم المطارات والموانئ البحرية والرسوم الأخرى

١٠٠ - اعتبرت المطارات والموانئ البحرية مصدرا من مصادر الموارد المالية للصراع في تقريري فريقي الخبراء السابقين ولما كان لوردات حرب ورجال أعمال مختلفون يسيطرون على المطارات والموانئ البحرية، فإنهم يفرضون رسوما على التجار نظير استخدامها ويجمعون إيرادات من ذلك. وقد أفيد بأن بعضا من الأفراد الضالعين في هذا العمل: محمد كانياري أفراح يسيطر على مهبط طائرات دايني، ويجمع ٠٠٠ ٥ دولار في اليوم؛ وأبوكار عمر أدان وبشير راجي اللذان يسيطران على ميناء المعن؛ وعبدالله يوسف الذي يسيطر على ميناء بوساسو البحري. ومن المهم أن نشير إلى أن محمد دهيري يزعم أنه يجمع ضرائب ولادة في المنطقة الواقعة تحت سيطرته. ففي كل مرة يولد فيها طفل يجب أن تدفع أسرته ٠٠٠ ٠٠٠ ١ شلن صومالي (٤٤ دولارا تقريبا) و ٠٠٠ ٥٠ عن كل طفلة.

(ز) الاختطاف

١٠١ -قد تتفاوت دوافع الاختطاف في الصومال من سياسية إلى اقتصادية ويبدو أن الدوافع الاقتصادية هي الأكثر شيوعا. وعمليات الاختطاف لضمان تسديد دين يتعلق بالقات أو للحصول على أموال للصرف على مواجهة لمدة يومين هي نماذج لهذا المصدر من مصادر التمويل. ويتراوح المبلغ المطلوب للفدية من ٠٠٠ ١٠ دولار لصومالي محلي إلى ٠٠٠ ٨٠ دولار لأجنبي، وخاصة موظف أي منظمة دولية. وأفيد مرارا بأن شخصين لقباهما فروح

وهارانكو ناح يطالبان بمبالغ كهذه. وتشير بعض المعلومات إلى أنه في أوائل هذا العام تم دفع فدية قدرها ١٢ مليون دولار لمحمد دهيري لإطلاق سراح شخص مختطف. ويزعم أيضا أن عثمان على عتو ضالع في عمليات الاختطاف.

ثالثا – التعاون

ألف – التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

١٠٢ – كان فريق الرصد مدركا جدا لضرورة التعاون والعمل على نحو وثيق مع عدة منظمات دولية وإقليمية ودون الإقليمية خلال فترة ولايته. وفي هذا الصدد، زار أعضاء فريق الرصد معا أو فرادى المنظمات التالية: جامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجنة تيسير المؤتمر الصومالي للمصالحة؛ والاتحاد الأفريقي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الأوروبي؛ وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة في المنطقة وفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

١ – الاتحاد الأفريقي

١٠٣ – يعمل فريق الرصد عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لتنسيق بعثة متابعة لفريق الرصد في الصومال بعد بعثة الاستطلاع الثانية التي أوفدها الاتحاد الأفريقي. واجتمع فريق الخبراء مع مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، السيد سعيد جنيت وموظفيه في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأشار السيد جينيت إلى أن الاتحاد الأفريقي يدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وفريق الرصد فيما يتعلق بالصومال. وأشار أيضا إلى أن مسألة حظر السلاح على الصومال مسألة هامة بالنسبة للاتحاد الأفريقي وانعكس ذلك في قرارات وجداول أعمال مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات.

١٠٤ – وقد وضع الاتحاد الأفريقي مشروع مقترح لتشكيل بعثة مراقبين عسكريين للصومال تابعين للاتحاد الأفريقي، وأكد أن دوره هو التعاون مع الأمم المتحدة وضمان نجاح الجهود التي تبذلها. وقد أحاط فريق الرصد علما باقتراح الاتحاد الأفريقي بضرورة وجود وحدات مراقبة في البلدان المجاورة وعلى الحدود ونقاط الجمارك وعلى طول خط الساحل الصومالي.

١٠٥ – وقد أعرب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لدول الاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن تقديره للعمل الذي قام به فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وحث فريق للرصد على مواصلة تحقيقه في الانتهاكات الجارية للحظر المفروض على الأسلحة واستكشاف إمكانية نشر آلية للرصد على طول ساحل الصومال وفي مجالها الجوي وعلى حدودها كتدبير يرمي إلى تعزيز تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة.

٢ - جامعة الدول العربية

١٠٦ - اجتمع فريق الرصد مع ممثلي جامعة الدول العربية في القاهرة، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد أعرب ممثلو جامعة الدول العربية مجددا عن التزام الجامعة بدعم حظر الأسلحة وتوفير الدعم المالي عند الضرورة. كما أكدوا أنه لم يتم توفير أموال للحكومة الوطنية الانتقالية منذ المليون دولار الأخيرة التي تم دفعها في آب/أغسطس ٢٠٠٣. واعترفوا بدفع تكاليف الإقامة في فندق لبعض زعماء الحكومة الوطنية الانتقالية عندما كانوا في القاهرة لحضور اجتماعات. وقد أرسلت جامعة الدول العربية أيضا أدوية وأطباء إلى هيرجيسة، ''صوماليلاند''. وقد حددت الجامعة جهة اتصال مع الأمم المتحدة لتنسيق أنشطتها المتعلقة بحظر الأسلحة بالنسبة للصومال.

٣ - الاتحاد الأوروبي

١٠٧ - تضمن تقرير فريق الخبراء الأخير (S/2003/1035) توصية بتركيب رادارات للمساعدة في تحديد هوية الطائرات في المجال الجوي الصومالي بطريقة إيجابية. وفي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، قدم فريق الرصد هذه التوصية إلى المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية بوصفها مشروعا محتملا. ومن حيث المبدأ، أيد المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية فكرة استنباط مشروع من هذه التوصية. وقد اقترح ربطها بعملية السلام كمشروع للتنمية والسلامة والأمن. كذلك اقترح وضع وثيقة للمشروع.

٤ - المنظمة البحرية الدولية

١٠٨ - نوقشت مسألة إنشاء سلطة بحرية مؤقتة للصومال مع موظفي المنظمة البحرية في لندن في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولوحظ أن دراسة قد أجريت في عام ١٩٩٨ لتقييم جدوى مثل هذه السلطة. وفي ذلك الحين، اعتبر هذا غير ممكن لأسباب من بينها ما يلي: الشك في إمكانية توفير الدعم اللازم لهذا النوع من العمليات؛ وانعدام الأمن والاستقرار على الشاطئ مما يجعل الحفاظ على الأمن في البحر مستحيلا إلا إذا كانت بعض البلدان التي تملك قدرات بحرية مناسبة مستعدة لمراقبة المنطقة؛ وكون المنظمة البحرية الدولية منظمة لوضع القواعد المنظمة ولا تملك القدرة على القيام بدور عملي في هذا الوضع؛ والحاجة إلى الدعم من بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية؛ وما يترتب على المقترح من عمليات المراقبة الجوية والبحرية والقيام بتدابير أمنية في الموانئ الصومالية والمياه الساحلية.

١٠٩ - وتقرر في الاجتماع الذي عقد مع مسؤولي المنظمة إمكانية أداء المنظمة البحرية الدولية لدور استشاري فقط. وفي هذا الصدد، ستدعم المنظمة البحرية الدولية وتؤيد المشاريع المتعلقة ببناء القدرات وبالسلامة في الصومال. وقد وافقت المنظمة البحرية الدولية على أن هناك حاجة ملحة إلى القيام بعمل من أجل الصومال فيما يتعلق بالأمن البحري وأمن الموانئ، بما في ذلك ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح على السفن وبخدمات البحث والإنقاذ. ويمكن العودة إلى موضوع إنشاء هيئة بحرية مؤقتة عندما تتحسن الحالة الأمنية في الصومال.

٥ - منظمة الجمارك العالمية

١١٠ - قام فريق الرصد بزيارة مقر منظمة الجمارك العالمية في بروكسل ودارت مناقشات بخصوص إمكانية إيجاد تعاون يهدف إلى التنفيذ الفعال لحظر توريد الأسلحة. وأعرب المسؤولون بالمنظمة عن استعدادهم للتعاون مع فريق الرصد بدعوة إدارات الجمارك في المنطقة إلى تعزيز ما تقوم به من مراقبة الحدود. ووافق فريق الرصد والمسؤولون بالمنظمة على أنه ينبغي مستقبلا توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الجمارك العالمية بشأن التعاون في مجال تعزيز مراقبة الحدود وتبادل وتقاسم المعلومات والاستخبارات ووضع برنامج بناء قدرات لتدريب ضباط الجمارك. كما تمت أيضا مناقشة إمكانية استخدام أداة الإطار التشخيصي التابعة للمنظمة لتقييم إدارات الجمارك في المنطقة واستعراضها.

باء - حظر الأسلحة ودول المواجهة والدول المجاورة

١١١ - يركز هذا الجزء من التقرير على الفقرة ٢ (د) من الولاية وما لبعض دول المواجهة والدول المجاورة للصومال من تأثير على تدفق الأسلحة والمعدات إلى داخل الصومال. وتطلب الفقرة ٢ (د) من قرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣) إلى فريق الرصد تقييم التقدم الذي تحرزه دول المنطقة في تنفيذ حظر الأسلحة تنفيذا كاملا بما في ذلك من خلال إجراء استعراض للنظم الوطنية للجمارك ومراقبة الحدود. ويستند مضمون هذا الجزء أيضا إلى الفقرة ٢ جيم من الولاية التي تقتضي إجراء تحقيقات ميدانية في دول المواجهة والدول المجاورة.

١١٢ - وقام فريق الرصد بزيارة دول المواجهة والدول المجاورة. وعقدت اجتماعات وأجريت مقابلات مع السلطات المختصة أثناء هذه الزيارات بالإضافة إلى مناقشات المتابعة

التي أجريت فيما بعد. وكان الغرض من هذه الزيارات هو متابعة ما قاد إليه التحقيق استنادا إلى نتائج تقريري فريق الخبراء السابقين بغرض جمع معلومات مباشرة عن تدفق الأسلحة إلى الصومال من بعض هذه الدول أو عبرها.

١١٣ - ومن المهم ملاحظة أن فريق الرصد طوال فترة تحقيقاته لم يجد أو يمتلك أي دليل ملموس (أي معلومات مدعومة بالمستندات) على أن أيا من الدول كانت خلال فترة الولاية ضالعة بصورة مباشرة أو وافقت على نحو مباشر على نقل الأسلحة إلى داخل الصومال أو الاتجار بها، وإن كان انعدام الدليل لا يعني بالضرورة انعدام الصلة أو العلاقة في هذا الصدد.

١١٤ - ومع ذلك فإن من الواضح استنادا إلى التحقيقات، أن بعض الأفراد والجماعات في بعض هذه الدول متورطون في نقل الأسلحة إلى الصومال والاتجار بها. وقد تتم هذه الانتهاكات للحظر المفروض بعلم الدول المعنية أو دون علمها.

١١٥ - وبالرغم من ادعاء جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ الحظر، فإن معظمها لم يزود فريق الرصد بوثائق تؤيد ادعاءاتها. ومن الصعب، مع انعدام الوثائق المؤيدة، تقييم التدابير المتخذة على نحو مناسب. ومع ذلك، حاول فريق الرصد تقييم مدى فعالية التدابير الذي اتخذتها الدول عن طريق ملاحظة وجود أي ثغرات أو مواطن ضعف في بعض هذه التدابير. واستنادا إلى هذه الملاحظات، من العدل القول بأن فعالية هذه التدابير جيدة بقدر درجة التنفيذ والإنفاذ.

١ - جيبوتي

١١٦ - ذكرت جيبوتي فيما يتعلق بإنفاذ حظر الأسلحة أنها وجهت مسؤولي الموانئ والمطارات والجمارك إلى ضرورة تنفيذ حظر الأسلحة. وترحب جيبوتي بأي مساعدة يمكن أن تعزز قدرتها على تنفيذ حظر الأسلحة. وقد ذكرت أنها اتخذ تدابير أخرى لتحسين تنفيذها لحظر الأسلحة، ولكنها لم تقدم إلى فريق الرصد أي وثيقة في هذا الشأن.

١١٧ - وتوجد بمطار جيبوتي كجزء من الجهود المبذولة لتنفيذ الحظر، ماسحات ضوئية لفحص جميع الحاويات الواردة إلى السوق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يستعد ميناء جيبوتي لتطبيق المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية. بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومع ذلك، هناك موظفو جمارك إثيوبيون مستقلون في الميناء مسؤولون عن تخليص جميع البضائع الواردة لإثيوبيا. وميناء جيبوتي ميناء بحري رئيسي في القرن الأفريقي. ونحو ٨٠ في المائة من البضائع الواردة إلى الميناء تكون عابرة إلى إثيوبيا. وقد ذكرت هيئة الجمارك أنه لا توجد تجارة رسمية بين جيبوتي والصومال.

١١٨ - والمراكب الشراعية هي المشكلة الرئيسية بالنسبة لموظفي ميناء جيبوتي. وهي بصورة عامة غير منظمة ومعروفة بتورطها في تهريب السجائر والخمور وبعض الأشياء الأخرى، ولكن ليس هناك ما يؤكد أن هذه الأشياء تشمل الأسلحة، بالرغم من أن هذا أيضا ممكن. وتبحر المراكب الشراعية إلى الصومال واليمن وباكستان والهند ودول الخليج. وتوجد بجيبوتي سفينتان مسجلتان فقط تبحران إلى الصومال.

١١٩ - وترى جيبوتي أن وجود فرقة العمل المشتركة على طول ساحلها سيكون رادعا أساسيا للمنتهكين المحتملين لحظر الأسلحة. والإجراءات الصارمة الأخيرة التي اتخذها المسؤولون في الإمارات العربية المتحدة بشأن جهات تشغيل النقل الجوي بينها وبين الصومال جعلت مطار جيبوتي مركزا رئيسيا للصوماليين المسافرين جوا في المنطقة وفي أوروبا. وعلى سبيل المثال، فإن حظر استخدام أية طائرة من طراز ''L18'' في نقل المسافرين من الإمارات العربية المتحدة وإليها، قد جعل بعض جهات تشغيل النقل الجوي بين الإمارات والصومال توقف العمل من الإمارات العربية المتحدة. وعلى سبيل المثال فقد انتقلت شركة خطوط جوبا الجوية التي كانت تعمل من الإمارات العربية المتحدة إلى جيبوتي وبذلك انخفض عدد الشركات التي تتولى النقل الجوي من جيبوتي إلى الصومال ثلاثة خطوط طيران (دالو، والخطوط الجيبوتية، وخطوط جوبا). ومن المتصور أن يرتفع هذا العدد في المستقبل.

١٢٠ - والعمل جار لحصول المطار على جهاز مسح لفحص الشحنات الجوية. وتؤكد جيبوتي أنه ليست لديها أي معلومات عن حركة لنقل الأسلحة من حدودها إلى الصومال. وتعاني إدارة الطيران المدني في جيبوتي من نقص كبير في الموظفين وهي في حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية في مجالات منح الرخص والصلاحية للطيران وعمليات الطيران. وكانت هيئة الطيران المدني في جيبوتي متعاونة للغاية بالرغم من مواردها المحدودة فيما يتعلق بتوفير البيانات لفريقي الخبراء السابقين ولفريق الرصد.

١٢١ - ولما كانت القدرات التقنية لهيئة الطيران المدني في جيبوتي ومواردها محدودة في الوقت الحالي، فإن مطار جيبوتي الدولي يمكن أن يستخدم بسهولة من جانب بعض منتهكي الحظر لنقل الأسلحة إلى الصومال عن طريق الجو. ولدى فريق الرصد، على سبيل المثال، شهادة مزورة حصلت عليها إحدى شركات الطيران وزعمت أنها صادرة عن وزارة النقل الجوي والبري بالحكومة الوطنية الانتقالية. ويلاحظ، أولا، أن الحكومة الوطنية الانتقالية لا تملك حاليا سلطة إصدار شهادة لشركة طيران[١٠]. وأهم من ذلك أنه قد اتضح، عندما

(١٠) حسب إفادة منظمة الطيران المدني الدولية ومجلس الطيران المدني للدول العربية، استنادا إلى اجتماع عقد في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وكذلك إلى اجتماع مع وزير النقل الجوي والبري.

عرضت الشهادة على وزير النقل الجوي والبري بالحكومة الوطنية الانتقالية ذكر أن التوقيع ليس توقيعه وإن كان الاسم الموجود على الشهادة هو اسمه. وقد أرفقت بهذا التقرير نسخة من هذه الشهادة بوصفها المرفق الثاني.

١٢٢ - هذه الحالة يمكن أن تصبح شائعة بسهولة بالنسبة لشركات الطيران التي لا تملك المستندات والمؤهلات الضرورية والتي تود أن تعمل من بعض دول المنطقة. وبالطبع، فإن من السهل أن تصبح الدول ذات القدرات التقنية المحدودة فيما يتعلق بالطيران المدني أهدافا. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى توفير المساعدة التقنية لتعزيز قدرات هيئة الطيران المدني في جيبوتي حتى تستطيع تنفيذ حظر توريد الأسلحة بفعالية.

٢ - مصر

١٢٣ - زار فريق الرصد مصر في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. واجتمع الفريق خلال هذه الفترة مع مساعد وزير الخارجية والإدارات المختصة المختلفة لإجراء تحقيقاته. وتذكر مصر أنه ليست لديها تجارة رسمية مع الصومال ولا حركة جوية أو بحرية من الصومال أو إليها. وتذكر مؤسسة الطيران المدني المصرية أن جميع الرحلات الجوية المتوجهة من أفغانستان والصومال أو إليهما محظورة من المجال الجوي المصري. وأثناء ولاية فريق الخبراء الأخيرة وردت تقارير مفادها أن عدة طائرات متوجهة إلى الصومال قد حلقت في المجال الجوي المصري. على أن المسؤولين المصريين ذكروا أنهم منذ بداية هذا العام لم يتلقوا أي خطط لرحلات جوية إلى الصومال أو أي طلب للحصول على إذن بتحليق أي طائرة متوجهة إلى الصومال في المجال الجوي المصري.

١٢٤ - وكانت حكومة مصر أكثر اهتماما بالصعوبات التي يواجهها فريق الرصد في تنفيذ ولايته. وذكرت الحكومة أنه ليس لديها علم بأي انتهاكات لحظر الأسلحة وأنها ستفعل كل ما تستطيع لتنفيذ حظر الأسلحة بفعالية. ومع ذلك فكما حدث بالنسبة لمعظم الدول التي تمت زيارتها لم يقدم إلى فريق الرصد أي مستند يؤيد هذا الكلام.

١٢٥ - وتذكر إدارة الجمارك المصرية أنه ليس لديها سجل بأي تجارة رسمية مع الصومال وأنها لم تصادر أي أسلحة أو مواد ذات صلة، وأنها لم تصادف سوى حالة واحدة لتهريب نقود مزيفة كانت في طريقها إلى بلد أجنبي. وتخطط الإدارة للحصول على نظام متابعة يعتمد على الأقمار الاصطناعية يركب في منطقة مراقبة الجمارك الرئيسية التابعة لها.

١٢٦ - وخلال السنتين الماضيتين، بذلت الحكومة المصرية جهودا لمكافحة غسل الأموال. وثمة مؤشرات تثبت أنه تم إحراز بعض التقدم في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، تم في

هذا الشأن إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣. وهناك جهود مشتركة تبذلها سلطات إنفاذ القانون ولا سيما مكتب النائب العام والمؤسسات المالية.

١٢٧ - وقد أنشأت السلطات المالية وحدة لمكافحة غسل الأموال تعمل كجهاز مستقل تابع للبنك المركزي. وبهذه الوحدة خمس إدارات تعمل كنظام شامل مستخدمة قاعدة بيانات Oracle 9-I وخمسة نماذج مختلفة يتعين على المؤسسات المالية أن تملأها للإبلاغ عن أي أنشطة مشتبه فيها لمنع حدوث معاملات غير قانونية. وقد تم كشف حالات متصلة بتهريب آثار وعملات وقدم المتهمون فيها إلى المحاكمة. وقد ذكر المسؤولون أنه لا توجد بين هذه الحالات حالات تتعلق بالصومال أو بشركات تباشر نشاطا في الصومال.

٣ - إريتريا

١٢٨ - تذكر إريتريا أن لديها التزاما أخلاقيا ولديها التصميم على أن ترى الصومال يسوده السلام، ولذلك ستتأكد من أن حظر الأسلحة منفذ تنفيذا تاما. وقد اتهمت تقارير سابقة إريتريا بدعم بعض زعماء الفصائل، ولكن إريتريا تذكر أن من الصعب عليها أخلاقيا دعم أي زعيم فصائل في الصومال، لأن الزعماء الحاليين جميعهم قدموا الدعم لإريتريا أثناء فترة حربها مع إثيوبيا. وتضيف إريتريا أنه ليست لديها تجارة مع الصومال ولا أي صلات نقل جوي أو بحري وليس لها علم بأي حالات انتهاك لحظر الأسلحة داخل حدودها. أما فيما يتعلق بها، فقد اتخذت إريتريا تدابير لتنفيذ حظر الأسلحة. ومع ذلك، لم يقدم أي مستند بهذا الصدد إلى فريق الرصد.

١٢٩ - وميناء عصب غير مستخدم حاليا، ويستخدم ميناء مصوع فقط وهو يخدم إريتريا والسودان. وزار فريق الرصد ميناء مصوع أثناء زيارته لإريتريا. وتأتي معظم السفن الموجودة في الميناء من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودبي وجده والشرق الأقصى. وتتمثل الشحنات بشكل رئيسي في مواد بناء وحبوبا وآليات. وتجري حركة السفن الرئيسية بين جدة ودبي. وتملك إريتريا أربع سفن، وتذكر الحكومة أنه لا يسمح للمراكب الشراعية غير المسجلة بأن تعرِّج على موانيها أو تأتي بالقرب من ساحلها.

١٣٠ - ويقال، بناء على ذلك، أنه لا توجد سوى حركة محدودة للغاية للمراكب الشراعية التي يأتي معظمها من أجل صيد الأسماك في المقام الأول. وبالرغم من أن إريتريا تدعي أنه لا توجد تجارة بينها وبين الصومال فإنه عند تفتيش السجلات في الميناء اكتشف وجود مركبين مسجلين في الصومال، هنتر الأولى وهنتر الثانية، وأنهما رسيا في ميناء مصوع في

٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأفيد بأنهما مركبا صيد. ولا يزال فريق الرصد يجري تحقيقات لتحديد الميناء الأصلي في الصومال بدقة وتحديد طبيعة عملياتهما.

١٣١ - ولا توجد خدمات نقل جوي بين إريتريا والصومال. وشركة الطيران الوحيدة التي تتوجه رحلاتها من إريتريا إلى الصومال، وهي خطوط دالو الجوية، أوقف عملها قبل عدة أشهر. ولم تكشف تحقيقات فريق الرصد والسجلات الحالية في مجلس الطيران المدني للدول العربية أي أنشطة طيران بين إريتريا والصومال.

١٣٢ - وتتبع إدارة الجمارك بإريتريا وزارة المالية. وقد سنت قواعد تنظيمية جديدة للجمارك في نهاية عام ٢٠٠٠. وتعمل الحكومة حاليا مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) لإعادة تنظيم إدارة الجمارك. وتعتزم إدارة الجمارك اعتماد النظام الحاسوبي المعروف باسم النظام الآلي للبيانات الجمركية في المستقبل القريب. وهناك ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ موظف جمارك ونحو سبع أو ثمان محطات جمارك في البلد. وتفتقر إدارة الجمارك حاليا إلى الموظفين المؤهلين وإلى معدات التفتيش والقدرة على تبادل المعلومات.

٤ - إثيوبيا

١٣٣ - بالرغم من التقارير المتكررة والإشاعات التي ترددت خلال فترة ولاية الفريق عن أسلحة واردة من إثيوبيا عن طريق البر إلى الصومال، ذكرت إثيوبيا رسميا أنه فيما يتعلق بها لم تكن هناك أي انتهاكات لحظر دخول الأسلحة من إثيوبيا أو عن طريق جماعات داخل إثيوبيا. وتذكر إثيوبيا أنه كانت هناك حركة بضائع غير قانونية من الصومال إلى إثيوبيا. وهذه الحركة غير القانونية للبضائع كانت بشكل رئيسي لغرض تجنب دفع رسوم الجمارك. واعترف المسؤولون الإثيوبيون، مع ذلك، بأن بعض نقاطهم الحدودية مع الصومال غير مزودة بالعدد الكافي من الجنود وبها نقص في عدد الموظفين وفي المعدات. وتعتقد إثيوبيا، فيما يتعلق بانتهاكات حظر الأسلحة، أن هناك حاجة إلى زيادة التنسيق بين بلدان المنطقة.

١٣٤ - ومع ذلك، تلقى فريق الرصد معلومات متناقضة خلال فترة الولاية الحالية تتعلق بأنشطة للعسكريين الإثيوبيين في أراضي الصومال ومزاعم بتوريد الأسلحة إلى أمراء الحرب الصوماليين. وقد زار فريق الرصد إثيوبيا وعقد اجتماعات مع مختلف المسؤولين الحكوميين خلال أسبوع ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأثناء الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين الإثيوبيين، أخبر الفريق بصورة قاطعة أن إثيوبيا لا تورد الأسلحة إلى الفصائل الصومالية وأن عسكرييها لم يقوموا بأي عمليات داخل الصومال.

١٣٥ - وعلاوة على ذلك، تلقى فريق الرصد، خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ معلومات من ممثلي بعض زعماء الفصائل الصومالية وأمراء الحرب مفادها أن إثيوبيا لم تقدم أي أسلحة أو أي دعم عسكري آخر لأي فصيل صومالي خلال فترة الـ ١٨ شهرا السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ممثلو الفصائل الفريق بأن المعلومات وخاصة تلك التي نشرت في وسائط الإعلام، المتعلقة بتوفير إثيوبيا السلاح لأمراء الحرب الصوماليين قدمها أعداؤهم[١١]. وادعوا أن هذه المعلومات اختلقها أعداؤهم لتضليل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المهتمة بمواصلة عملية السلام الصومالية وإرباكها.

١٣٦ - وقد أبلغت عدة مصادر (أمراء حرب وممثلون للمنظمات الإقليمية وأفراد من المجتمع المدني الصومالي) فريق الرصد، قبل زيارة الفريق إلى إثيوبيا بأن إثيوبيا زودت أمراء حرب صوماليين، محمد دهيري والجنرال مرجان وشيخ عدن مادوري بشحنات من الذخيرة والأسلحة الصغيرة.

١٣٧ - وعلى وجه التحديد، فقد قدمت مصادر من داخل الصومال معلومات تتعلق بشحنتي أسلحة زعمت أنهما أرسلتا من إثيوبيا إلى محمد دهيري. وادعت تلك المصادر أن الشحنة الأولى وصلت في الفترة ما بين نهاية شهر شباط/فبراير والأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠٠٤. ووفقا لهذه المعلومات، تلقى دهيري شحنة من الأسلحة تتكون بصورة رئيسية من الذخيرة، تضمنت بنادق AK 47 ومدافع PKM. وأسلحة خفيفة وألغاما. وقيل إن الأسلحة نقلت عن طريق البر من الحدود الصومالية/الإثيوبية، واستخدمت في نقلها مركبات مملوكة لدهيري رافقتها ميليشياته وعرباته المدفعية. وتمت الإفادة بأن الأسلحة جاءت من مستودع تخزين أسلحة يقع في غودي بإثيوبيا.

١٣٨ - ووفقا للتقرير نفسه، وصلت الشحنة الثانية نحو منتصف شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، ونقلت جوا إلى مطار جوهر. وقد تم الربط بين تسليم هذه الشحنة وقتال دار بين بشير راجي (رجل أعمال من مقديشو) وموسى سودي (رجل أعمال وأمير حرب من مقديشو). وكانت الشحنة تتألف في المقام الأول من الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة. وذكرت المصادر أنها رأت السلاح الذي تلقاه دهيري. وأشارت المصادر أيضا إلى أن أمراء الحرب والمرتبطين به على نحو وثيق لا يتحدثون عن هاتين الشحنتين لأنهم يعلمون أنها جريمة (انتهاك لحظر الأسلحة). ومع ذلك ففي مقابلة أجراها فريق الرصد[١٢] مع دهيري، نفى هذه المزاعم تماما، وقال إن أعداءه الذين يودون تضليل المجتمع الدولي بشأن أنشطتهم الخاصة في الصومال،

(١١) مقابلات مع ممثلي أمراء الحرب الصوماليين وزعماء الفصائل.

(١٢) مقابلة أجريت مع محمد دهيري في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

يروجون هذه القصص. وادعى أن تلك الأنشطة تتضمن انتهاكات لحظر الأسلحة والتعاون مع بعض الجماعات الأصولية. واعترف بأن لديه أسلحة إلا أنه ادعى أنها مخزنة على نحو آمن ولا تستخدم إلا في حالة الدفاع عن النفس.

٥ - كينيا

١٣٩ - أصبحت إدارة الجمارك التابعة لمصلحة الإيرادات بكينيا على عم تام بالحالة الأمنية الحالية على المستوى الدولي والإقليمي. وتم تدريب موظفو الجمارك على إيلاء اهتمام لمسائل الأمن وحماية الحدود. وفضلا عن ذلك فإن إدارة الجمارك عضو دائم بالمركز الوطني لمكافحة الإرهاب المنشأ حديثا. ومع ذلك، ظل تحصيل الإيرادات من أولى الأولويات في مهام الإدارة.

١٤٠ - إن أصعب منطقة حدودية فيما يتعلق بتطبيق قوانين الجمارك هي المنطقة الواقعة على طول الحدود من الصومال. وتقع نقاط الجمارك على بعد خمسة كيلومترات من الحدود مع الصومال ولا توجد رقابة جمركية على المنطقة من الجانبين. فلا توجد هيئة جمارك في الصومال لعدم وجود حكومة مركزية. وتسبب الحالة الأمنية في المنطقة قلقا شديدا لحكومة كينيا. ولا توجد سوى نقطتي جمارك بكل منهما موظفان. ووفقا لإفادة المسؤولين، لم يتم الإبلاغ عن أي مصادرات جمركية لأسلحة أو مواد ذات صلة حتى الآن.

١٤١ -وتعاني إدارة الجمارك من عدة مشاكل مثل ضعف الاتصالات بين الرئاسة ونقاط الجمارك الميدانية. وقد قدمت مصلحة الإيرادات بكينيا طلبا رسميا في شكل قائمة إلى فريق الرصد للنظر في تقديم المساعدة التقنية مستقبلا. وقد أرفقت بهذا التقرير نسخة من الرسالة التي تتضمن هذا الطلب بوصفها المرفق الثالث. والمكتب الإقليمي للاتصالات الاستخبارية في كينيا هو أحد المكاتب الإقليمية السبعة للاتصالات الاستخبارية في عالم الجمارك. وهو مسؤول عن ١٦ إدارة جمارك في شرقي أفريقيا. ويتم تبادل المعلومات والاستخبارات من خلال المكتب بصورة جيدة. ومع ذلك، لا تشتمل المعلومات والاستخبارات الموجودة في قاعدة بياناته على المسائل المتعلقة بالأسلحة.

١٤٢ - وقد علم فريق الرصد من عدة مصادر أن شحنات أسلحة صغيرة تورد بانتظام إلى بعض رجال الأعمال وأطراف أخرى في مقديشو وكيسمايو وأماكن أخرى في الصومال عن طريق كينيا. وتهرب الأسلحة أولا إلى مومباسا بكينيا عن طريق الشحن البحري أو النقل البري بواسطة جماعة منظمة من الأفراد المؤلفين من رعايا صوماليين وكينيين وآخرين قبل نقلها إلى وجهتها في الصومال.

١٤٣ - وقد تنقل الأسلحة أيضا باستخدام اللوريات. وقد أخبرت مصادر في المقاطعة الشمالية الشرقية من كينيا على طول الحدود الكينية الصومالية فريق الرصد بأن الأسلحة التي تنقل عن طريق اللوريات تخبأ أيضا بين السلع الاستهلاكية. وتشمل الأسلحة الصغيرة مجموعة من البنادق الهجومية، والمدافع الرشاشة والأجهزة المتفجرة. ويتلقى زعماء الفصائل وأمراء الحرب هذه الأسلحة في مقديشو وكيسمايو وبعض الأماكن الأخرى في الصومال. والأسلحة المختلفة هي من إنتاج شركات مختلفة، ولكن شحناتها تبدأ فيما يدعى من بلد في جنوب أفريقيا ومن جنوب آسيا.

١٤٤ - وانعدام قوانين غسل الأموال تجعل من الصعب اتخاذ تدابير عقابية ضد المجرمين. وقد ظل المصرف المركزي لكينيا يطبق نظاما بشأن غسل الأموال ينطبق على جميع المؤسسات المرخص لها بإجراء معاملات بموجب قانون المصارف. ويتضمن النظام نصوصا خاصة بتحديد هوية العميل من خلال الحسابات الشخصية وحسابات الشركات وحسابات الشركاء وحسابات التجار، وبإثبات مشروعية الأموال والمعاملات، وبالتعرف على المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.

١٤٥ - وتقوم وزارة المالية حاليا بالدور الرئيسي في وضع قانون يتناول مجموعة واسعة من الجوانب المالية لمنع أنشطة غسل الأموال ويقرر الأحكام الخاصة بمصادرة الأموال المكتسبة عن طريق الجريمة. ويعرف القانون، في جملة أمور، جرائم غسل الأموال، ويوصي بإنشاء مركز للإبلاغ المالي ولجنة لمكافحة غسل الأموال. والغرض العام للنظام المقترح هو التوجيه بمنع الأنشطة المحتملة لغسل الأموال واكتشاف هذه الأنشطة ومراقبتها.

١٤٦ - وحركة الطيران الجوي هي أشد ما تكون بين كينيا والصومال. ويأتي أكثر من ٩٠ في المائة من الرحلات من مطار ويلسون بنيروبي، وهي تقوم بصورة رئيسية بنقل القات وتقديم المساعدات الإنسانية. وحركة الركاب من الصومال إلى مطار ويلسون محدودة للغاية. وهناك خدمات نقل جوي مقررة للمسافرين خارج مطار جومو كينياتا الدولي بنيروبي.

١٤٧ - وبالرغم من عدم وجود أي مطارات رسمية أخرى للرحلات من الصومال وإليها، يقدم عدد كبير من مهابط الطائرات المملوكة للقطاع الخاص والتي تشرف عليها الحكومة، والموجودة على طول الحدود الكينية الصومالية بصفة خاصة وفي كينيا بصورة عامة، فرصا للرحلات غير الرسمية من الصومال وإليها. وبعض مهابط الطائرات هذه غير مضمنة في العدد الحالي من نشرة معلومات الطيران الرسمية التي تصدرها كينيا.

١٤٨ - ومعظم هذه المهابط هي إما مهابط تسيطر عليها مكاتب مفوضية المقاطعة أو مهابط مملوكة ملكية خاصة. ولا تملك مكاتب مفوضية المقاطعة عادة القدرة على تشغيل مهابط الطائرات التي تسيطر عليها بصورة فعالة. ويمكن أن تكون أنشطة مهابط الطائرات المملوكة ملكية خاصة موضع شك في بعض الحالات. وبالرغم من أن تحقيقات فريق الرصد لم تكشف عن أي حادثة نقل للأسلحة عن طريق الجو من الصومال أو إليها باستخدام أي من هذه المهابط، فإن هناك بالتأكيد حاجة إلى رصد بعضها ولا سيما تلك الموجودة على طول الحدود الكينية الصومالية.

١٤٩ - ويبدو أن الحركة الرئيسية للسلع من الصومال وإليها تتم عن طريق المراكب الشراعية أو عن طريق البر. وتبحر المراكب الشراعية بانتظام من الصومال وإليها من موانئ مومباسا القديمة والرئيسية حيث تقوم بنقل البن والشعير، إلخ، إلى الصومال، والبضائع العامة والأسماك، إلخ، إلى كينيا. ويقدر متوسط عدد المراكب الشراعية بثلاثة أو أربعة مراكب في الأسبوع وتستغرق الرحلة ذهابا وإيابا عادة نحو أسبوعين.

١٥٠ - وأثناء زيارة فريق الرصد لمومباسا في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اكتُشف أن مركبا شراعيا معينا كان قد سُجل في الميناء الرئيسي على أنه من المقرر أن يصل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قد أُفيد بأنه غادر الميناء القديم قبل ساعات قليلة من وصول فريق الرصد. ولما كانت الرحلة ذهابا وإيابا من الصومال تستغرق عادة نحو أسبوعين فإن من المستحيل أن يقوم هذا المركب نفسه بهذه الرحلة من الصومال. وتثير هذه الحالة بعض المسائل المعينة. فإما أن السجلات غير صحيحة أو أن المركب نفسه يسجل تسجيلات متعددة أو يعطي أسماء متعددة. والاحتمال الأخير يشابه الحالة بالنسبة لبعض الرحلات الجوية إلى الصومال، حيث من المعروف أن بعض جهات التشغيل تستخدم تسجيلات متعددة أو إشارات مخاطبة. وهناك حاجة إلى رصد حركة المراكب الشراعية بين كينيا والصومال وتنظيمها بفعالية، إذ أن هذا يمكن أن يساعد إلى حد كبير في إنفاذ حظر الأسلحة.

٦ - الإمارات العربية المتحدة

١٥١ - استنادا إلى المعلومات والمستندات المقدمة، اتخذت الإمارات العربية المتحدة تدابير إيجابية وفعالة لتنفيذ حظر الأسلحة. فقد زودت الإمارات العربية المتحدة فريق الرصد بمستندات لتأييد بعض ما ذكرته بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ حظر الأسلحة بالنسبة للصومال. وقد نفذت عدة إجراءات جديدة في نظامها المصرفي وموانيها ومطاراتها وعملياتها الجمركية. وستسهم هذه الإجراءات إسهاما كبيرا في تنفيذ حظر الأسلحة بفعالية.

١٥٢ - وقد نفَّذ المصرف المركزي بالإمارات العربية المتحدة نظاما جديدا لمكافحة غسل الأموال، يستلزم الإبلاغ عن جميع تحويلات الأموال التي تتجاوز ٠٠٠ ٢ درهم، ما يعادل ٥٤٢ دولارا، كما أن مكاتب الصرافة ملزمة الآن بتسجيل نفسها لدى الحكومة. وهناك جالية صومالية كبيرة مستقرة في الولايات المتحدة وأوروبا تحوِّل الأموال إلى الصومال عن طريق الإمارات العربية المتحدة. ويستخدم الصوماليون الأموال المحوَّلة بشكل أساسي لشراء الآلات ومواد البناء والغذاء.

١٥٣ - ولمنع الاستخدام غير المشروع لنظام التحويلات عند تحويل الأموال إلى الصومال أو استغلال التجارة أو أي عملية تجارية في غسل أموال التي يمكن أن تكون متعلقة بالاتجار في الأسلحة في الصومال، تحتفظ أجهزة الأمن في الإمارات العربية المتحدة بسجلات لجميع الأشخاص الذين يدخلون البلد. ويقوم المسؤولون عن إنفاذ القانون في الإمارات العربية المتحدة بمراقبة الجاليات بغرض التنبؤ بالمعاملات المريبة. وأهم مصدر للمعلومات بالنسبة للمعاملات غير المشروعة هو سلوك الأشخاص الذين يلقي ضباط إنفاذ القانون القبض عليهم.

١٥٤ - وقد قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة بسن عدة قوانين ولوائح من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتغطي هذه القوانين واللوائح عددا كبيرا من المسائل المالية مثل مسؤولية المؤسسات المالية عن الإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها بغض النظر عن كمية الأموال المحوَّلة، والإعلان عن النقد المجلوب من الخارج، وغسل الأموال عن طريق أعمال المصارف والمعاملات المالية الدولية، وعن طريق القروض المؤمَّنة وغير المؤمَّنة، وعن طريق صفقات الاستيراد والتصدير.

١٥٥ - وأنشأت الحكومة أيضا اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال التي تضم ممثلين لوزارة الداخلية ووزارة المالية وإدارة الجمارك. وتقوم اللجنة بتنسيق السياسات المتعلقة بغسل الأموال وتبادل المعلومات. وتتمتع اللجنة بوضع قانوني يسمح لها بالتفتيش على حسابات الأشخاص الذين يكتشف أنهم ارتكبوا جرائم جنائية وتجميدها. وقد شرع المصرف المركزي في عملية تسجيل جميع جهات إرسال الحوالات[١٣] العاملة في البلد وهي ملزمة بتزويده بتفاصيل عن مرسلي الحوالات والمستفيدين.

١٥٦ - واستضافت الإمارات العربية المتحدة المؤتمرين الدوليين الأول والثاني بشأن الحوالة[١٣] وحددت أفضل الممارسات والإجراءات في إعلان أبو ظبي المعني بالحوالات.

(١٣) كلمة "hawala" المستعملة في النص الانكليزي مأخوذة من الكلمة العربية ''حوالة''.

وتدرك دولة الإمارات الدور الهام للحوالات ونظم التحويل غير الرسمية الأخرى في تيسير التحويلات، مع عدم تجاهل حقيقة أن النظم البديلة لتحويل القيم يمكن أن تستخدم في أغراض غير قانونية.

١٥٧ - واتخذت الإمارات العربية المتحدة عدة تدابير إيجابية في مجال الطيران المدني. وعلى سبيل المثال، تم إغلاق عدد من جهات تشغيل النقل الجوي الصومالية وأصبحت جميع الشحنات الجوية المتجهة إلى الصومال تخضع للفحص في المطارات حيث تجرى عمليات تفتيش عشوائي ومراجعة لنشاط جهات النقل المذكورة. ووضعت في هذا الصدد قائمة بجهات التشغيل وشركات النقل الجوي التي تحوم حولها الشبهات وتعمل في الصومال فضلا عن المراقبة الدقيقة للمدرجين فيها. ويتم بصورة منتظمة استكمال القائمة. وبالإضافة إلى ذلك فرض حظر على جميع الطائرات المسجلة في دولتين أفريقيتين ويستخدمها منتهكو حظر الأسلحة، بما يحول بينها وبين دخول المجال الجوي للإمارات العربية المتحدة. كما تخضع للحظر جميع الطائرات من طراز "IL 18" بحيث لا تنقل ركابا من البلد إلى الصومال. وقد زاد عدد حالات التفتيش من سلم الطائرات المتجهة إلى الصومال.

١٥٨ - وبدأ العمل ببرنامج لمراجعة حسابات جميع شركات النقل الجوي العاملة في الإمارات العربية المتحدة وصدر أمر وقف وإغلاق لنحو ١٤ شركة طيران أجنبية توجد مقارها في الإمارات العربية المتحدة، كان نحو ٨٠ في المائة منها يقوم بتسيير رحلات إلى الصومال. وهذا الأمر يحظر على أي شركة التحليق في المجال الجوي للإمارات العربية المتحدة[١٤].

١٥٩ - وعلى الرغم من هذه التحسينات ما زال الأمر بحاجة إلى تعزيز التدابير الجديدة تعزيزا فعالا. ومن واقع السجلات التي تم استعراضها مثلا في مجلس الطيران المدني للدول العربية، علم فريق الرصد أن بعض الشركات المدرجة على قائمة وقف النشاط قامت برحلات جوية من الإمارات العربية المتحدة إلى الصومال بعد تاريخ سريان أمر الوقف المتعلق بكل منها. وفي يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، قامت خطوط جوبا الجوية التي كانت مدرجة على القائمة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ برحلة جوية من مطار دبي الدولي إلى بربرة في الصومال، ثم من بربرة إلى مطار دبي الدولي إضافة إلى رحلة جوية أخرى يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ من مطار دبي الدولي إلى بربرة.

(١٤) مؤسسة الطيران المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة، التحقيق القانوني رقم ٢٠٠٤/٩.

١٦٠ - وفي أيام ١١ و ١٧ و ١٨ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قامت شركة أخرى مدرجة على القائمة هي خطوط أفريكان إكسبريس الجوية برحلات بين مطار دبي الدولي وبربرة ذهابا وإيابا وتوضح سجلات مجلس الطيران المدني للدول العربية أن شركة خطوط الخليج البريطانية التي كانت قد صدرت لها شهادة تشغيل جوي من جانب الإمارات العربية المتحدة دون أن يُسمح لها بتسيير رحلات إلى الصومال، قامت بأربع رحلات على الأقل إلى الصومال في هذا العام. وعلى ذلك، يبدو أن بعض جهات الغسيل ما زالت، على الرغم مما تبذله الدول من جهود، تجد من الوسائل ما يكفل الالتفاف حول القواعد، مما يؤكد أهمية الحاجة إلى مواصلة الرصد.

٧ - اليمن

١٦١ - طبقا لما أفادت به وزارة الداخلية فإن اليمن هو البلد الوحيد بين دول الخليج الذي يستضيف لاجئين صوماليين يبلغ عددهم نحو ١٥٠ ٠٠٠. والذي وضع، بالتعاون مع المكتب المحلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظاما يتم بمقتضاه التدقيق في أسماء اللاجئين الصوماليين في محاولة للقبض على مهربي الأسلحة والمجرمين ومن على شاكلتهم. ومع ذلك، فلم تقدم إلى فريق الرصد مستندات في هذا الصدد.

١٦٢ - وحسبما تفيد الإحاطات الأمنية للأمم المتحدة، توجد أسلحة تقدر بما يتراوح من ١٠ ملايين إلى ١٥ مليون قطعة سلاح متاحة لسكان يبلغ عددهم ١٨,٥ مليون نسمة. وتفيد التقارير بأن الأسلحة والمعدات متاحة بسهولة في مختلف أسواق الأسلحة بجميع أنحاء البلد. ويقال إن توافر الأسلحة والذخائر في تلك الأسواق قد نجم عن الحرب الأهلية اليمنية في عام ١٩٩٤. وقد تم الاعتراف بأن ثمة أسلحة متبقية موجودة بالفعل.

١٦٣ - ووفقا لما أفاد به مسؤولو مؤسسة الطيران المدني باليمن، لا توجد صلات جوية بين اليمن والصومال. وفي تقرير فريق الخبراء الأخير (S/2003/1035) أُثيرت مسألة الطائرات المتجهة إلى الصومال من الإمارات العربية المتحدة والتي تتوقف في مطار ريان باليمن. وقد أفاد مسؤولو مؤسسة الطيران المدني بأن تلك الطائرات إنما تتوقف في مطار ريان لأسباب تقنية تتعلق بإعادة التزود بالوقود دون إنزال أو استقبال ركاب أو شحنات من الصومال إلى اليمن.

١٦٤ - غير أن سجلات مجلس الطيران المدني للدول العربية تشير إلى أنه من المعلوم أن طائرات قد حملت مسافرين وشحنات من مطار ريان إلى الصومال. ففي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مثلا، قامت شركة إيْبرِيس للطيران، التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقرا لها، برحلة جوية باستخدام طائرة من طراز IL18، كانت قد مُنعت من نقل

المسافرين من دولة الإمارات العربية المتحدة، من مطار ريان (الرحلة رقم UN75003) إلى هَرجيسة، ''صوماليلاند''، ومن هرجيسة إلى بيليد وين، الصومال، ثم قفلت راجعة إلى مطار ريان. وتفيد السجلات بأن هذه الرحلة بدأت من مطار ريان. وفي اليوم ذاته، قامت الشركة المذكورة برحلة جوية أخرى من مطار ريان (الرحلة رقم UN75005) باستخدام الطائرة نفسها إلى هرجيسة، ثم إلى باليدوغْل، ومنها عادت إلى هرجيسا، ثم أقلعت إلى مطار ريان. وتشير سجلات مجلس الطيران المدني للدول العربية هنا أيضا إلى أن هذه الرحلة بدأت وانتهت في مطار ريان.

١٦٥ - وقامت شركة أخرى هي شركة فينيكس للطيران برحلة جوية مماثلة في اليوم نفسه، وكان رقمها EX201، وقد بدأت من مطار ريان واتجهت إلى باليدوغل في الصومال، ومنها إلى عدن. وتفيد السجلات المتاحة بأن هذه الرحلة بدأت من مطار ريان. وتفيد سجلات مجلس الطيران المدني للدول العربية بأن رحلات الطيران التي قامت بها شركتا إيبريس وفينيكس للطيران في ٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٢ و ٢٤ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ ربما بدأت من مطار ريان أو انتهت فيه.

١٦٦ - ولا يستبعد بالمرة أن تنفذ هذه الرحلات دون أن يفطن إليها المسؤولون اليمنيون إذا ما استخدمت أرقام رحلات مختلفة أو إشارات مخاطبة متنوعة أو ترتيبات معقدة لتشغيل الرحلات، كأن تستأجر من الباطن رحلات طيران داخلية في الصومال. وقد يلزم الرجوع إلى مسؤولي هيئة الطيران المدني اليمنية للتأكد من بعض العمليات والمعلومات المستمدة من سجلات منظمة الطيران المدني للدول العربية من أجل تحديد الطبيعة الدقيقة للرحلات وتقييم فعالية التدابير المتخذة.

١٦٧ - ويقر المسؤولون اليمنيون بأنه قد يكون من المتعذر إحكام الرقابة على الساحل اليمني الطويل (الممتد لمسافة ٤٠٠ ٢ كيلومتر) من أجل تطبيق الحظر. غير أن اليمن قامت، في إطار السعي لمراقبة سواحلها، بتخريج أول دفعة من حرس السواحل في أيار/مايو ٢٠٠٤. ومن المنتظر أن يساعد حرس السواحل في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة عن طريق البحر. بيد أن المسؤولين اعترفوا بأنهم لا يملكون بعد الموارد الكافية لتسيير دوريات لحراسة الساحل بأكمله بطريقة محكمة. وأوضحوا مثلا أنه كان يلزم طائرات لحراسة الساحل ونصب رادارات وبناء كثير من المرافئ الصغيرة على طوله.

١٦٨ - ونوهت اليمن بضرورة التنسيق فيما بينها وبين البلدان الأخرى في المنطقة لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وذكرت أنها تفرض تدابير لتنظيم أسواق الأسلحة المحلية ورصدها. ولكنها لم تقدم أي مستند بهذا الشأن إلى فريق الرصد. كما زعم مسؤولو

الجمارك بأنه لا وجود لنشاط تجاري رسمي بين اليمن والصومال وأن تحصيل الإيرادات هو مهمة الجمارك الرئيسية. ولا توجد بالموانئ في الوقت الراهن أجهزة مسح ضوئي لتفتيش الحاويات والبضائع الداخلة إلى البلد.

١٦٩ - وإدراكا لأهمية أسواق الأسلحة اليمنية ودورها في كافة أنشطة الاتجار بالأسلحة في الصومال، وضع فريق الرصد أسئلة محددة بشأن أسواق الأسلحة والمسائل الأخرى المتصلة بالأسلحة لاستجلاء الحالة على أرض الواقع بصورة أوضح والحصول على ردود وإيضاحات رسمية بشأن المسائل المتعلقة بالاتجار بالأسلحة. وقبل رحيل فريق الرصد لدى انتهاء بعثته، قدم إلى حكومة اليمن قائمة تحتوي على أسئلة بشأن أسواق الأسلحة والمسائل الأخرى المتصلة بالحظر المفروض على توريد الأسلحة.

١٧٠ - ووعدت الحكومة بأن توافيه بردودها. ولكن مما يؤسف له أنه مازال ينتظر تلك الردود، التي لم تكن قد وردت بعد لدى كتابة هذا التقرير، رغم تذكيره لها بذلك عدة مرّات.

رابعا - التوصيات

ألف - الأساس الذي سيعد عليه مشروع قائمة منتهكي الحظر

١٧١ - طلب قرار مجلس الأمن ١٥١٩ (٢٠٠٣) في الفقرة ٢(هـ) إعداد مشروع قائمة بأسماء الجهات التي لا تزال تنتهك حظر الأسلحة داخل الصومال وخارجه، والجهات الداعمة لها بالفعل كي يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة في المستقبل.

١٧٢ - ولعل هذه المهمة هي أصعب تحد يواجهه فريق الرصد في ممارسته لجميع واجبات ولايته في سياق حظر الأسلحة في الصومال. وهو يرى في جوهر الأمر أن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ فكرة مشروع القائمة المطلوب في القرار في المرحلة الحالية من التحقيقات.

١٧٣ - ويلزم استيفاء معالجة بعض المسائل قبل نشر أي مشروع رسمي للقائمة، وعلى رأسها أن تكون التدابير التي ستتخذ بناء على تلك القائمة فعالة في منع انتهاك الحظر في المستقبل، وإلا تبددت قيمة المشروع وانتفى الغرض منه إلى حد كبير. ومن المهم كذلك أن تتوافر في المشروع الموضوعية وأن يكون مسوغا بمبررات مقنعة، وإلا تهددت مصداقية اللجنة بالضياع.

١٧٤ - ومما تقدم، يرى فريق الرصد ضرورة معالجة المسائل التالية قبل نشر مشروع القائمة.

باء – معايير الاستدلال والإثبات

١٧٥ – سوف يستخدم فريق الرصد معايير التحقق التي وردت في الفقرة ٣٦ من هذا التقرير.

جيم – نقطة البدء بالنسبة لمشروع القائمة

١٧٦ – منذ اعتماد مجلس الأمن للقرار الخاص بفرض حظر على الأسلحة إلى الصومال في عام ١٩٩٢، انتهك كبار أمراء الحرب وقادة الفصائل، كلهم تقريبا، هذا الحظر وما زالوا في بعض الحالات ينتهكونه حتى الآن. ولكي يكون استعراض الماضي موضوعيا، يجب تحديد بداية الفترة التي ستخضع للاستعراض. وقد أشار تقريرا فريقي الخبراء السابقين (A/2003/223) و (A/2003/1035) إلى بعض أمراء الحرب وزعماء الفصائل ممن يُزعم أنهم انتهكوا الحظر. غير أن بعض أمراء الحرب وزعماء الفصائل المشاركين في المؤتمر الوطني للمصالحة في الصومال زعموا أنهم كفوا عن انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة. وقد ورد ما يفيد بأن بعضا آخر منهم، ممن انسحبوا من المحادثات في مرحلة ما، ينتهكون الحظر. ومازال فريق الرصد يتلقى معلومات تفيد بأنه في الوقت الذي يشارك فيه أمراء الحرب وقادة الفصائل في مؤتمر السلام، ينتهك شركاء وممثلون لنفر منهم في الصومال الحظر المفروض على الأسلحة.

١٧٧ – ويمكن تحديد نقط بدء مختلفة: فمن الممكن البدء من عام ٢٠٠٢ عندما أنشأ مجلس الأمن فريق الخبراء الأول، أو من عام ١٩٩٢ عندما فُرض الحظر على الأسلحة لأول مرة، أو من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بعد أن زارت لجنة مجلس الأمن المنطقة أيّا ما كانت نقطة البدء بالنسبة لمشروع القائمة فقد تعرض مسألتا الموضوعية والمساواة في المعاملة بين أمراء الحرب وزعماء الفصائل.

١٧٨ – كما أن اختيار نقطة البداية قد يغفل مجموعة جديدة من منتهكي الحظر المفروض على الأسلحة، أي رجال الأعمال، حيث أوضحت التحقيقات الجارية أن فئة جديدة من رجال وسيدات الأعمال الصوماليين قد ظهرت وبزت غيرها في ممارسة الانتهاكات. ولم يتطرق التقريران السابقان لفريق الخبراء إلى هذه الفئة من المنتهكين بالقدر الذي عولجت به انتهاكات أمراء الحرب وزعماء الفصائل. وقد بدأت تتكشف الآن فقط معلومات عن أفرادها الذين يمثلون أبرز فئة من المنتهكين. لهذا يوصي فريق الرصد بأن تكون الفترة التي يغطيها مشروع القائمة هي الفترة الممتدة من وقت تأسيس فريق الخبراء الأول حتى نهاية الولاية الراهنة لفريق الرصد.

دال – تعريف انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة

١٧٩ – توجد لدى الصوماليين تصورات شتى للمقصود بانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة. ففي المقابلات التي أجراها فريق الرصد أعرب بعض أمراء الحرب وزعماء الفصائل عن اقتناعهم بأنهم لم ينتهكوا قط الحظر المذكور، ومرجع هذا في المقام الأول أن جميع الأسلحة والذخائر التي اشتروها جرى شراؤها، حسبما زعموا، في الصومال.

١٨٠ – ولدى معظم الصوماليين تصور عام خاطئ، فهم يظنون أنهم ماداموا لا يجلبون أسلحة ولا ذخائر إلى الصومال ولم تزودهم بها جهات خارجية، فإن كل ما يأتونه من أعمال للحصول على السلاح والعتاد داخل الصومال أمور مشروعة من أجل الدفاع عن النفس ولا ينبغي اعتبارها انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة. وهم لا يرون جناحا في ذلك، ويعتقدون أنهم لا يسعون إلا للدفاع عن أنفسهم. أما فريق الرصد، فيذهب إلى أن شراء الأسلحة في الصومال انتهاك للحظر المفروض عليها، وأنه يلزم إلى جانب ذلك النظر في إدراج أسماء المتربحين من هذا الحظر في مشروع القائمة.

هاء – الحكومة الوطنية الانتقالية والإدارات الإقليمية

١٨١ – يكتنف التعقيد مسألة كيفية التعامل مع الحكومة الوطنية الانتقالية والإدارات الفرعية الإقليمية الأخرى مثل ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' بشأن انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة. وقد طلبت اللجنة إلى فريق الرصد أن يشمل بتحقيقاته الصومال بأسرها. ومن المعروف أن الحكومة الوطنية الانتقالية تتلقى أسلحة وذخائر بغية توفير الأمن والأمان على الصعيد الوطني. غير أنه لم ينم إلى علم فريق الرصد أنها قد حصلت قط على أي إعفاء، سواء من لجنة الجزاءات أو مجلس الأمن، بشأن استيراد الأسلحة. ومن الناحية القانونية، فإن هذا الفعل انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة.

١٨٢ – وينسحب هذا بالمثل على إقليمي ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، فمن المعروف أن كل إقليم منهما قد تلقى أو اشتري أسلحة ليحمي نفسه أو لأغراض الدفاع. ولم ينم إلى علم فريق الرصد هنا أيضا أن أيا منهما قد منح ترخيصا أو إعفاء لشراء الأسلحة أو الذخائر. ومن ثم، فإن الحكومة الوطنية الانتقالية و ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' قد انتهكت من الناحية القانونية الحظر المفروض على الأسلحة لأنها تلقت أسلحة وذخائر لتوفير السلام والأمن في المناطق الخاضعة لها.

واو – التدابير الواجب اتخاذها بصدد من سيدرجون في مشروع القائمة

١٨٣ - بمجرد أن يقر مجلس الأمن قائمة، يصبح عليه أن يبت في التدابير التي يود اتخاذها ضد المدرجين فيها. ويجب أن تتسم هذه التدابير بالفعالية كي ما توجه رسالة جهيرة واضحة تدلل على جدية المجلس. وفيما يلي خياران عمليان متاحان بهذا الشأن:

(أ) منع السفر ما لم يكن إلى مكان متفق عليه لإجراء محادثات سلام؛

(ب) تجميد أصول الأفراد.

١٨٤ - وهذان الخياران، في حد ذاتهما، يثيران مشاكل كثيرة قد تجردهما من الفعالية، فهما لن يثمرا مثلا ما لم تبد الدول المجاورة تعاونا بالغا. كما أن الأقارب المباشرين للأشخاص المحتمل إدراجهم فيها موجودون كلهم تقريبا خارج الصومال، مما يجعل من الصعب منعهم من السفر. والأصول المالية المملوكة لمعظم الأشخاص المحتمل إدراجهم في القائمة وملامح نشاطهم المالي غير معروفة بصورة وافية بعد، وقد يستغرق تحديدها بعض الوقت، مما يجعل من تجميد أصولهم مسألة صعبة التنفيذ. وأخيرا، فإن من المعروف أن بعض الأفراد الممكن إدراجهم في القائمة لديهم جوازات سفر متعددة أو يحملون أكثر من جنسية، فضلا عن أنهم قلما يوجدون في الصومال.

زاي – توصيات بشأن مشروع القائمة

١٨٥ - بالنظر إلى ما تقدم من تحديات وقضايا، يوصى بالآتي:

(أ) يُوصى في هذه المرحلة من التحقيقات بتسمية مشروع القائمة بقائمة المراقبة ومعاملة تلك القائمة بدرجة عالية من السرية، وبأن يدرج فيها الأفراد الذين ينبغي إجراء المزيد من التحريات حولهم للتثبت بوضوح مما إذا كانوا مستمرين في انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة؛

(ب) ينبغي أن يشمل التحري عن الأفراد المدرجين في قائمة المراقبة أصولهم ومعاملاتهم المالية؛

(ج) لأغراض التنظيم وتيسير المراقبة، ينبغي أن تقتصر قائمة المراقبة الأولية على الصوماليين وينبغي أن تكون قائمة متجددة؛

(د) بعد إجراء المزيد من التحريات، تدرج في مشروع القائمة أسماء الأشخاص المدرجين في قائمة المراقبة المستمرين في انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة ويوقع المجلس عليهم جزاءات، أما من يثبت أنهم لا ينتهكون الحظر فترفع أسماؤهم من القائمة؛

(هـ) بعد الانتهاء من إعداد مشروع قائمة الصوماليين، تعد قائمة بأسماء الأشخاص غير الصوماليين وتعامل معاملة قائمة الصوماليين الخاضعين للمراقبة؛

(و) تطبق المعايير التالية لإدراج الأفراد في القائمة:

'١' أن تشمل جميع أمراء الحرب وزعماء الفصائل الذين تكررت أسماؤهم في تقريري فريق الخبراء السابقين المتعلقة بانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة ومازالت تظهر في التحقيقات الجارية؛

'٢' أن تشمل جميع أمراء الحرب وزعماء الفصائل ورجال الأعمال الذين يديرون مطارات ومرافئ وطرقا، وهلم جرا، ويحصلون أموالا منها ويسلحون أيضا ميليشياتهم حتى يمكنهم الاستمرار في التربح من هذه الموارد؛

'٣' أن تشمل جميع رجال وسيدات الأعمال المعروف أنهم استوردوا أسلحة أو انخرطوا في الاتجار بها في الصومال وانتهكوا الحظر المفروض على الأسلحة وما زالت أسماؤهم تظهر في التحقيقات الجارية.

١٨٦ - تُحال إلى اللجنة قائمة المنتهكين المدرجين في قائمة المراقبة في ملف سري ذي غلاف مستقل، على أن تشمل القائمة الفترة الممتدة من وقت إنشاء فريق الخبراء الأول (٢٠٠٢) حتى الولاية الحالية (٢٠٠٤).

حاء - توصيات بشأن الحظر المفروض على الأسلحة

١ - الرصد المستمر

١٨٧ - الرصد المستمر للحظر المفروض على الأسلحة لازم لضمان فعاليته. لكن قصر فترة الولاية لا يتيح فرصا كافية لإجراء التحقيقات الكاملة بشأن بعض ما يدعى وقوعه من الانتهاكات، مما يجعل من الصعب الوقوع على حالات انتهاك قاطعة محددة.

١٨٨ - ومتى تم وضع قائمة المراقبة، ووضع مشروع القائمة المترتب عليها، يصبح استمرار فريق الرصد أمرا حاسما. ويستخلص من المعلومات التي جمعها الفريق وجود نمط واضح من انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة في الفترة التي لم يكن فيها لفريقي الخبراء ولفريق الرصد وجود بالمنطقة.

١٨٩ - كذلك فإن استمرار فريق الرصد حتمي في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل المؤتمر الوطني للمصالحة في الصومال حتى يستطيع ردع كل من قد تسول له نفسه انتهاك الحظر

المفروض على الأسلحة أثناء انعقاد المؤتمر ولضمان ألا تزعزع جماعات المعارضة استقرار الحكومة الوطنية الجديدة التي قد يتمخض عنها المؤتمر، أو للتخفيف إلى أقصى حد من حدة العنف الذي قد ينشأ إذا لم تنته المحادثات إلى نتائج حاسمة.

١٩٠ - وينبغي أن يؤخذ في الحسبان تزويد الفريق بمزيد من الموارد والدعم لتعزيز فعاليته، وهي ضرورة تمليها كثرة المجالات التي يشملها بعمله ويوجبها قصر مدة ولايته.

٢ - الاتجار بالأسلحة

١٩١ - توضح تحريات فريق الرصد بشأن سوق بكارا للأسلحة بأنها ليست بسوق محلية وحيدة لبيع الأسلحة قائمة بمعزل عن غيرها، بل هي بالأحرى شبكة كبيرة آخذة في الاتساع من أسواق الأسلحة التي يربط بينها ما يجري بين الأسواق من عمليات النقل الداخلية للأسلحة الواردة من الخارج والتي تترابط جميعها ماليا من خلال السوق الرئيسية في بكارا، إيرتوغْتي.

١٩٢ - ويوصي فريق الرصد بأن يعترف المجلس بالدور الخطير لهذه السوق في إدامة الصراع المهلك في الصومال، وبأن يظل على بينة من الأهمية العامة لهذه الشبكة من أسواق السلاح من خلال عمليات رصد وإبلاغ مستمرة تستهدف تحديدا أنشطتها.

١٩٣ - ويرى فريق الرصد ضرورة أن يوصي المجلس أيضا الهيئات الإقليمية ودول المواجهة وسائر الدول المضارة بأن تتفطن إلى خطورة التأثيرات السلبية لشبكة أسواق الأسلحة هذه على السلام والاستقرار داخل الصومال ووقعها الضار على المنطقة برمتها.

٣ - النقل

١٩٤ - ما من شك في أن النقل يلعب دورا كبيرا في انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة. ولئن بدا أن استخدام الطائرات في نقل الأسلحة إلى الصومال ربما تراجع خلال الفترة المشمولة بالولاية، فإن نقلها بحرا وبرا قد زاد. والساحل الصومالي الذي يمتد مسافة ٣ ٢٠٠ كيلومتر هو ثاني أطول السواحل الأفريقية، وذلك يجعل من رصد عمليات تهريب الأسلحة بصورة محكمة تحديا هائلا. ومما يزيد الطين بلة أن المراكب الشراعية التقليدية لا تخضع للتنظيم في تحركاتها على امتداد الساحل الصومالي وأنها تستخدم على نطاق واسع في انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة.

١٩٥ - ورغم تعذر تأسيس سلطة مؤقتة للنقل البحري في الوقت الراهن في الصومال، فإن الحاجة ماسة لضمان السلامة والأمن على امتداد الساحل الصومالي ومنع استغلاله كمدخل للاتجار بالأسلحة أو تضييق أبواب استغلاله في هذا الشأن إلى أقصى حد. ويُوصى في هذا

الشأن بأن تقوم المنظمة البحرية الدولية، بالتشاور مع الدول المجاورة وسائر الوكالات والمنظمات الأخرى التي يتعلق بها الأمر، بوضع برنامج عملي لرصد ساحل الصومال.

١٩٦ - و الافتقار إلى لوائح تنظم أنشطة المراكب الشراعية التقليدية في المنطقة مشكلة ينبغي تداركها على وجه العجل. فعلى الدول المجاورة أن تنظر بجدية في استحداث نظام لتسجيل جميع هذه المراكب الشراعية الراسية في مرافئها تواكبه إجراءات للتفتيش والرصد.

١٩٧ - ومن اللازم إحكام رصد تحركات الطائرات القادمة من الدول المجاورة إلى الصومال والذاهبة منه إليها، والتنسيق بدقة مع مجلس الطيران المدني للدول العربية للتأكد من طبيعة ونوع العمليات التي تقوم بها.

١٩٨ - وينبغي لحكومة الصومال الانتقالية الجديدة التي قد تنبثق عن عملية السلام الحالي أن تفكر في إيكال مسؤولياتها في مجال الملاحة الجوية، مثل إصدار التراخيص وأذون التشغيل والشهادات، إلى بلد مجاور مؤهل للقيام بهذه المهمة إلى أن تتأهل وتتهيأ لها القدرة من الناحية التقنية على النهوض بهذه المسؤوليات. وينبغي أن يجري تفويض السلطة بالتشاور مع منظمة الطيران المدني الدولي.

١٩٩ - وينبغي لبعض الدول المجاورة أن تنظر بجدية في إغلاق بعض مهابط الطائرات الخاصة الموجودة لديها على امتداد حدودها مع الصومال وأن تضع بعض مهابط الطائرات القائمة داخل أراضيها تحت رقابة هيئة المطارات الوطنية.

٢٠٠ - وينبغي النظر بجدية في تزويد بعض الدول المجاورة بمساعدات تقنية وبناء قدراتها في قطاع الطيران الفرعي والقطاع البحري حتى تتمكن من تطبيق الحظر المفروض على الأسلحة بصورة فعالة.

٢٠١ - وينبغي للدول المجاورة أن ترصد بدقة حدودها المشتركة وأن تنظم تدفق حركة المركبات بغية الإعمال الفعال للحظر المفروض على الأسلحة.

٤ - الجمارك ومراقبة الحدود

٢٠٢ - يرحب فريق الرصد بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والذي احتفى بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المزود بولاية لبحث مدى إمكانية وضع صك دولي يمكّن الدول من تحديد وتتبع عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن فريق الرصد مهتم بتطوير النظام الدولي لتتبع الأسلحة والمتفجرات الذي وضعته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٢٠٣ - وتلعب إدارة الجمارك أهم دور في مراقبة الحدود. وإحكام الرقابة الجمركية له أثر إيجابي على حظر الأسلحة. وشبكة الإنفاذ الجمركي[١٥] أداة مفيدة تتميز بالكفاءة أنشأتها منظمة الجمارك العالمية لإدارات الجمارك على صعيد العالم. ويمكن لمسؤول اتصال من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يقوم بدور المنسق للتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، ويمكنه مستقبلا أن ينشئ قنوات اتصال بين قاعدة بيانات الأمانة العامة وقاعدة بياناتن شبكة الإنفاذ الجمركي.

٢٠٤ - وقد تود الأمانة العامة للأمم المتحدة النظر في توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الجمارك العالمية لتأكيد أهمية الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة وتشجيع إدارات الجمارك على أن تطبق بصورة كاملة الحظر المفروض على الأسلحة وحث هذه الإدارات على أن تحسن من سبل مراقبة الحدود وتأسيس آلية للتعاون من أجل ضمان فعالية جزاءات الأمم المتحدة، وعقد اجتماعات مشتركة بصفة منتظمة للتشاور من أجل مناقشة سبل تعزيز قدرات الإنفاذ الجمركي والتماس أفضلها، وإنفاذ نظام لجزاءات مجلس الأمن أفضل من الناحية العملية، وتشاطر وتبادل المعلومات والاستخبارات بشأن الحظر المفروض على الأسلحة وتوفير الدعم اللازم للبرامج الخاصة الرامية إلى تشديد هذا الحظر.

٢٠٥ - ولعل المجتمع الدولي ينظر في إمكانية التعاون مع منظمة الجمارك الدولية في رعاية حلقات عمل تدريبية في بلدان شرق أفريقيا ويبحث سبل تمويل تدريب موظفي الجمارك وأفراد الشرطة في المنطقة. كما قد تود الأمم المتحدة أن تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم هبات إلى برامج بناء القدرات في المنطقة.

٢٠٦ - وقد تود الأمم المتحدة النظر في التعاقد مع شركات خاصة متمرسة على تنظيم برامج بناء القدرات من أجل عقد دورات باستخدام تقنيات ومعدات خاصة لتدريب موظفي الجمارك وأفراد الشرطة من الدول المجاورة على تحليل عمليات نقل الأسلحة المحتملة وكيفية كشفها وعلى أعمال التفتيش المتعلقة بها للتأكد مما إذا كان يتم الاتجار بالأسلحة عبر حدودها.

٢٠٧ - ويرى فريق الرصد المعني بالصومال أن إحكام إجراءات الجمارك ومراقبة الحدود في المنطقة مقوم حاسم لتطبيق الحظر المفروض على الأسلحة. وقد يرغب الاتحاد الأفريقي في النظر في وضع أو رعاية أنشطة أو برامج من شأنها تحسين القدرات الجمركية ومراقبة الحدود في المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم هذه البرامج والأنشطة بصورة كاملة.

---

(١٥) شبكة الإنفاذ الجمركي نظام إعلامي لتبادل البيانات والاتصال فيما بين هيئات الجمارك المخصصة أسسته في تموز/يوليه ٢٠٠٠ إدارات الجمارك الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية. وتستخدم هذه الشبكة ٣٠٠ ١ جهة. وقد ارتفع عدد المخالفات المضبوطة التي تبودلت بشأنها المعلومات، والتي كان من بينها حالات متعلقة بالأسلحة والذخائر إلى أكثر من ٠٠٠ ٧٣ حالة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٥ - الجوانب المالية للحظر

٢٠٨ - ينبغي لدول المواجهة والدول المجاورة للصومال - كينيا، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، والسودان، واليمن - أن تنظر في تبني التوصيات الأربعين والتدابير الخاصة الثمانية لمكافحة الإرهاب التي أشارت بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال[١٦] من أجل تعزيز قدرة المصارف والمؤسسات المالية على تتبع الأموال المملوكة لعملائها التي قد تتصل بأي نشاط غير مشروع، ولا سيما الاتجار بالأسلحة أو المخدرات أو السلع المهربة. وينبغي الاهتمام بتوطيد سياسة اعرف عميلك وقواعد حفظ السجلات والإبلاغ عن حالات الاشتباه وتنفيذ تدابير لمراقبة وضبط عمليات النقل المادي عبر الحدود للأموال السائلة والصكوك القابلة الصرف لحاملها والتوعية باحتمالات أن يسيء غاسلو الأموال استغلال مؤسسات قطاع الأعمال.

٢٠٩ - وينبغي للأنظمة البديلة لنقل القيمة أو شركات تحويل الأموال العاملة في بلدان مختلفة والتي تستخدم لتحويل الأموال إلى الصومال أن تُلزم بالامتثال للأنظمة المالية الدولية وقوانين البلدان المضيفة. وينبغي لكل دولة من الدول المجاورة ودول المواجهة أن تضع تدابير لضمان أن يكون الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون والوكلاء الذين يمارسون خدمات تحويل الأموال مرخصين ومسجلين وممتثلين لجميع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٢١٠ - وينبغي للبلدان التي تمارس التجارة مع الصومال أن تطبق تدابيرها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ولا سيما المتعلق منها بالاتجار غير المشروع، من أجل منع الأموال المكتسبة من الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة من أن توجه إلى شراء سلع، ولا سيما الأجهزة المترلية والسلع الإلكترونية والكحوليات والسجائر والمركبات وقطع غيار السيارات والملابس والمجوهرات، من أجل إخفاء أصلها غير المشروع.

٢١١ - كما ينبغي أن ترصد بدقة أنشطة تجار القات لإثنائهم عن تقديم الأموال أو الأسلحة إلى الفصائل المشتبكة في الصراع الدائر في الصومال.

٢١٢ - وعلى المنظمات الدولية والدول أن توسع نطاق تحقيقاتها وأن تعزز تدابير الرقابة لديها لتحاشي إبرام عقود مع أمراء الحرب أو رجال الأعمال الضالعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع وتجنب احتمالات تحويل المساعدات الإنسانية عن وجهتها الأصلية.

---

(١٦) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال هيئة دولية مستقلة توجد أمانتها في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس.

المرفق الأول

رسالة من رئيس لجنة التيسير التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

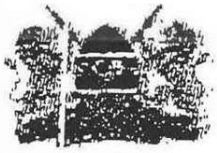

From the Desk of
Ambassador Bethuel Kiplagat
H.E. the President's Special Envoy for Somalia

P.O. Box 30551
NAIROBI

Telephone: 891201/2
Ext. 2004/2059
FAX: 891949

Dr. John Tambi,
Coordinator,
United Nations Monitoring Group on Somalia,
United Nations,
NAIROBI

16th March, 2004

Dear Mr. Tambi,

During a joint meeting held between the IGAD Facilitation Committee and the International Observers on Monday, 15th March, 2004 concerns were raised to the effect that there are reports indicating renewed flow of arms into Somalia.

If true, this renewed flow contravenes the United Nations Security Council Resolution 733 (1992) on Arms Embargo on Somalia.

The Meeting therefore decided that these unfortunate reports should be brought to your attention for investigation and reporting accordingly.

Looking forward to receiving your report.

Yours sincerely,

B. A. Kiplagat

Amb. Bethuel A. Kiplagat
KENYA'S SPECIAL ENVOY FOR SOMALIA
AND CHAIRMAN IGAD FACILITATION COMMITTEE

المرفق الثاني

شهادة مزورة صادرة لإحدى شركات الطيران ترخص لها بالعمل في الصومال

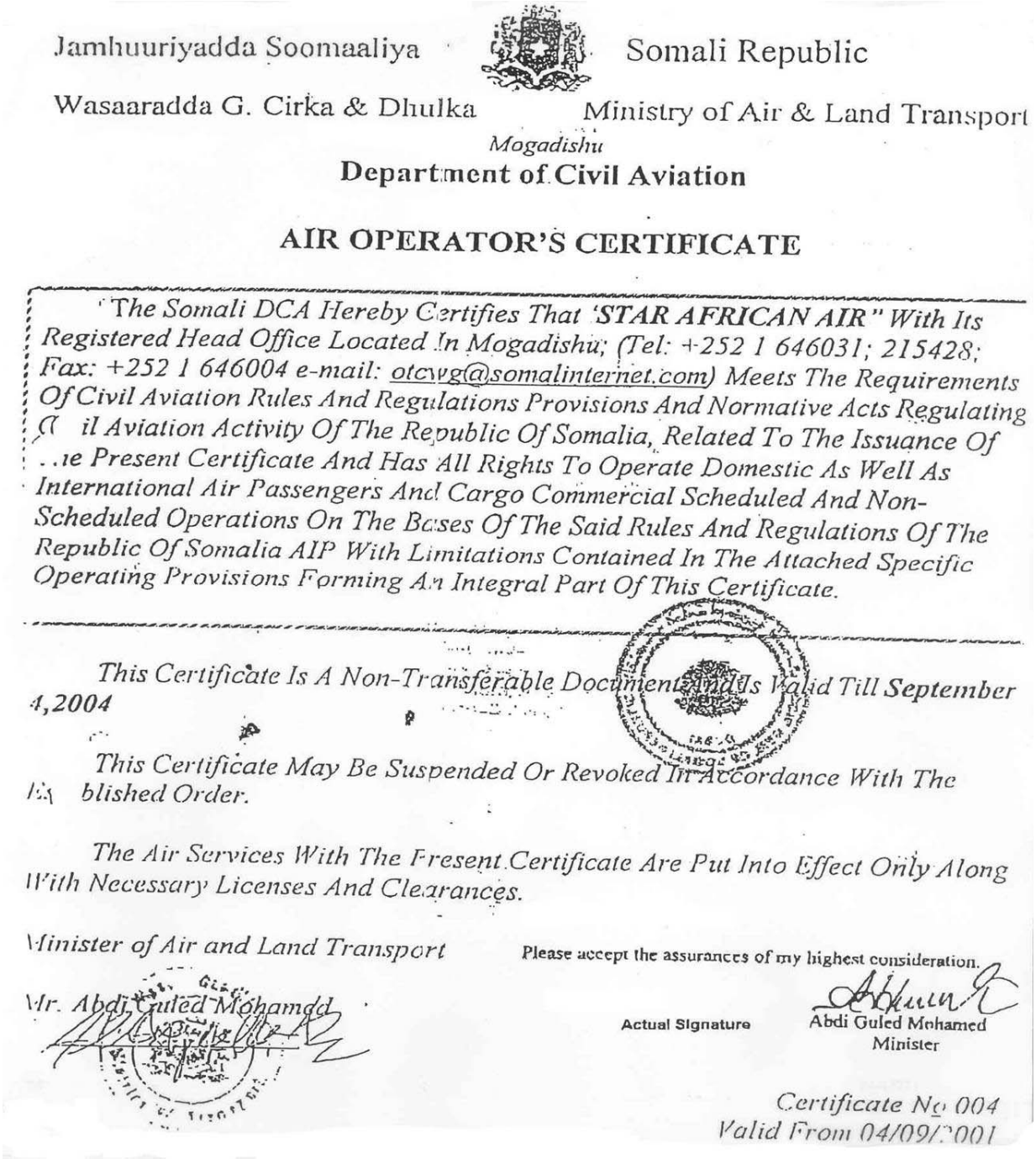

Jamhuuriyadda Soomaaliya — Somali Republic

Wasaaradda G. Cirka & Dhulka — Ministry of Air & Land Transport

Mogadishu

Department of Civil Aviation

AIR OPERATOR'S CERTIFICATE

The Somali DCA Hereby Certifies That 'STAR AFRICAN AIR" With Its Registered Head Office Located In Mogadishu; (Tel: +252 1 646031; 215428; Fax: +252 1 646004 e-mail: otcvg@somalinternet.com) Meets The Requirements Of Civil Aviation Rules And Regulations Provisions And Normative Acts Regulating Civil Aviation Activity Of The Republic Of Somalia, Related To The Issuance Of The Present Certificate And Has All Rights To Operate Domestic As Well As International Air Passengers And Cargo Commercial Scheduled And Non-Scheduled Operations On The Bases Of The Said Rules And Regulations Of The Republic Of Somalia AIP With Limitations Contained In The Attached Specific Operating Provisions Forming An Integral Part Of This Certificate.

This Certificate Is A Non-Transferable Document And Is Valid Till **September 4,2004**

This Certificate May Be Suspended Or Revoked In Accordance With The Established Order.

The Air Services With The Present Certificate Are Put Into Effect Only Along With Necessary Licenses And Clearances.

Minister of Air and Land Transport

Mr. Abdi Guled Mohamed

Please accept the assurances of my highest consideration.

Actual Signature

Abdi Guled Mohamed
Minister

Certificate No 004
Valid From 04/09/2001

المرفق الثالث

رسالة من المفوض العام لمصلحة الإيرادات بكينيا

Kenya Revenue Authority

Office of the Commissioner General

KRA/5/1002/42

6th July 2004

Mr. Changsheng Li,
Customs Expert,
UN Monitoring Group on Somalia,
Security Council Resolution 1519(2003),
Tel. 254-20-624774 Fax: 254-20-624777/624564/624174
NAIROBI.

URGENT

Dear Mr. Li,

REVIEW OF CUSTOMS AND BORDER PROCEDURES TO ENFORCE THE ARMS EMBARGO ON SOMALIA

We appreciate the meeting we had with you yesterday morning, and what we shared regarding implementation of the UN arms embargo on Somalia.

For the record, some of the areas of training, technical assistance and capacity building support that may be required by the Customs and Excise Department include:

(a) Communication facilities: the border with Somalia is not served by any telephone facilities, even mobile phones.

(b) Review of legislation to empower customs to take up a more robust role in law enforcement, in accordance with global best practices (lessons from other countries in situations of conflict could be useful here).

(c) Training of customs border staff in identification of arms, and verification of suspect cargo e.g. due to unfamiliarity with weapons, it is easy for a bomb to explode while examination is going on.

(d) Deployment of adequate border personnel and motor vehicles equipped with communication facilities to patrol the expansive border.

(d) Information technology infrastructure - with power generators since the area is not served with electricity.

(e) Establishment of new customs stations to properly patrol the border - currently, there are only two stations, but there are plans to open three more stations.

(f) Patrol boats and helicopters for enhanced sea and aerial surveillance on the land and sea.

(g) Infrastructure to facilitate exchange of information between the different law enforcement agencies in Kenya, and between customs agencies in IGAD countries (through the WCO Regional Intelligence Liaison Office for East and Southern Africa).

(h) Formulation of a strategy for customs to play a more visible part in security and trade facilitation: this is however, ongoing.

We would appreciate to remain in touch formally and informally, as such exchange will definitely be beneficial in enabling us play our part in bringing about and maintaining peace in Somalia, and the world at large.

Creck Buyonge
Acting Senior Assistant Commissioner (Operations)
For: COMMISSIONER GENERAL